Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Human Research
Volume (3), Issue (29): 30 June 2026
p: 153- 177
Copyright License

ISSN: 2707-742X

مجلة مركـــز جـــــزيرة العـــــــرب
للبحوث التـــربـــوية والإنسانية
المجلد (3)، العدد (29): 30 يونيو 2026م
ص: 153- 177
استلام: 2026/03/9 قبول: 05/15 نشر: 2026 /05/18

الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة التعدين في مصر خلال الفترة (2000- 2026) دراسة تحليلية وثائقية [1][2]

Foreign Direct Investment (FDI) in Egypt's Mining Industry (2000–2026) A Documentary Analytical Study [3]

د. محمد حامد حامد شاهين
دكتوراه إدارة أعمال (DBA)/ إدارة دولية || كلية ليفربول الدولية (LICAS)، المملكة المتحدة || شركة رابن، ألمانيا.

Dr. Mohammed Hamid Hamid Shahien
DBA in International Management || Liverpool Int'l College (LICAS), UK || Raben Group, Germany.

Email: Elsamy412@gmail.com || Orcid: https://orcid.org/0009-0005-2584-8600 || Mobile: +491781677378

المستخلص: هدفت الدراسة إلى تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة التعدين المصرية (2000-2026). بتطبيق المنهج التحليلي الوثائقي الطولي على (68) وثيقة، كشفت النتائج عن تحول هيكلي من الركود إلى الطفرة الاستراتيجية مدفوعاً بالقانون (145) لسنة 2019، مما جذب شركات عالمية ورفع التدفقات لمستويات تاريخية بلغت 12.2 مليار دولار في 2025. ورغم هذا الصعود، شخصت الدراسة معوقات جوهرية تتمثل في: تعدد جهات الولاية، البيروقراطية الإجرائية، تقلبات سعر الصرف، ونقص الكوادر الفنية المؤهلة. كما رصدت فجوة بين "القدرة الجيولوجية" و"النتائج الاستثمارية" مقارنة بدول جنوب الصحراء. وتوصلت الدراسة إلى أن الحلول تكمن في تفعيل "النافذة الواحدة" الرقمية، وإطلاق المسح الجيوفيزيائي الشامل لتقليل مخاطر الاستكشاف، وتبني "التعدين الأخضر" لامتثال اشتراطات الأسواق الدولية .(CBAM) تخلص الدراسة إلى أن الاستقرار النقدي والتحول من النظام الإداري الجامد إلى "النموذج التحفيزي" حوّلا التعدين لركيزة نمو مستهدف بـ 6% من الناتج المحلي. وتوصي بتوطين مشروعات القيمة المضافة والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتية في المناطق النائية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التعدين المصري، التشريعات التعدينية، المعوقات والتحديات، الاستدامة المالية.

Abstract: This study analyzes the trajectory of Foreign Direct Investment (FDI) inflows within the Egyptian mining industry (2000–2026). Employing a longitudinal documentary analysis of (68) documents, the findings reveal a structural shift from stagnation to a strategic boom catalyzed by Law No. 145 of 2019. This reform attracted Tier-1 corporations, driving net FDI to a historic $12.2 billion in 2025. Despite this growth, the study identifies critical bottlenecks: jurisdictional overlaps, procedural bureaucracy, exchange rate volatility, and a shortage of technical expertise. A gap remains between Egypt's geological potential and investment outcomes compared to Sub-Saharan peers. Findings suggest that solutions lie in operationalizing a digital "Single Window" and launching comprehensive geophysical surveys to mitigate exploration risks. The study concludes that monetary stability and transitioning to an incentive-based model have positioned mining as a cornerstone for growth, targeting a 6% GDP contribution. Recommendations include localizing value-added projects and fostering public-private partnerships to develop infrastructure in remote regions.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI), Egyptian Mining, Mining Legislation, Structural Bottlenecks, Financial Sustainability.

[1]-**أصل البحث:** رسالة مقدمة للحصول على الماجستير في إدارة الأعمال || ألسيد دي جاسبيري/ جامعة الاقتصاد الإقليمي الأوروبي|| بوزيفوف، بولندا||تحت الإشراف العلمي لـ: أ.د/ نيكولاس ليفي.

[2]- **التوثيق للاقتباس (APA):** شاهين، محمد حامد حامد. (2026). الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة التعدين في مصر خلال الفترة (2000–2026) دراسة تحليلية وثائقية. *مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 3*(29)، 153- 177. https://doi.org/10.56793/pcra2213297

[3]-**Citation in APA format**: Shahien, M. H. H. (2026). Foreign Direct Investment (FDI) in Egypt's Mining Industry (2000–2026) A Documentary Analytical Study, *Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Human Research, 3*(29), 153–177. https://doi.org/10.56793/pcra2213297

1-المقدمة (Introduction)

تُعد صناعة التعدين ركيزة أساسية في التحول الاقتصادي العالمي، حيث يتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر كونه مجرد تدفق لرؤوس الأموال ليصبح وسيلة لنقل التقنيات وتوطين الصناعات الثقيلة. ومنذ سياسة الانفتاح الاقتصادي، سعت مصر إلى جذب الاستثمارات لتعويض الفجوة التمويلية وتعظيم القيمة المضافة من ثرواتها الطبيعية. ومن هنا برزت أهمية دراسة مسيرة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين خلال الفترة (2000–2026)، اعتماداً على الوثائق والدراسات، لاستكشاف سبل تحويله من عمليات استخراجية إلى صناعات تحويلية مستدامة تدعم الناتج المحلي الإجمالي.

فعلى المستوى العالمي، ركزت الأدبيات على الموازنة بين العوائد الاقتصادية والاستدامة البيئية؛ إذ أكدت دراسات عام 2025 أن الاستثمار الأجنبي يمثل مغناطيساً قوياً في المعادن الحرجة مثل الكوبالت والليثيوم (Bonnet, 2025)، بينما كشفت أبحاث أخرى عن تباين سلوك المستثمرين تجاه المخاطر السياسية بين الشركات الصينية والأمريكية (Biglaiser et al., 2025)، وأبرزت دور الابتكار التكنولوجي في تقليل الآثار البيئية (Qamri et al., 2025). ومع حلول 2026، طرحت الأدبيات حلولاً عملية مثل إطار (MASTER) لتحقيق التعدين المستدام (Lamghari et al., 2026)، وأكدت أن أغلب الاستثمارات الخارجية تولد عوائد تنموية إيجابية (Knoerich & Benson, 2026)، رغم التحذير من مفارقة التدهور البيئي كما في المكسيك (Bacouel-Jentjens et al., 2026).

وفي السياق العربي والإفريقي، أبرزت أبحاث عام 2018 أثر الاضطرابات السياسية كعامل طرد للاستثمار (الجبوري وجسوم، 2018)، فيما أكدت الدراسات الحديثة على دور التعدين في تحقيق أهداف 2030 بأفريقيا (Mvile & Bishoge, 2024)، وأهمية جودة المؤسسات في تعزيز العلاقة بين الاستثمار والنمو (Mossadak, 2025). ومع مطلع 2026، توسع التحليل ليشمل أثر الاستثمار في خفض كثافة الكربون (Mahmood et al., 2026)، ودور التطور المالي في تعزيز التجارة البينية (Donkor & Abor, 2026)، وصولاً إلى استخدام الانحدار الكمي لتقييم أثر الهيمنة على تجارة المعادن الحرجة في دول الجنوب (Khan et al., 2026).

وفي السياق المصري، ارتبط مسار الاستثمار بتحولات سياسية وتشريعية هدفت إلى تعزيز قطاع التعدين. فمنذ عام 2014 دعت الدراسات إلى تبني نماذج ناجحة كتجربة الصين (حسن، 2014)، ورصدت معوقات بيروقراطية أمام المستثمرين (مجاهد، 2016). ومع حلول 2023، برز التوجه الجيوسياسي نحو الاستثمارات الصينية في التعدين والطاقة (كالن، 2023). أما دراسات 2025 فقد ركزت على قياس أثر التدفقات على النمو الاحتوائي باستخدام نماذج قياسية متقدمة (السنطاوي، 2025)، وأكدت ضرورة تفعيل النافذة الواحدة لضبط الحوكمة (عباس، 2025). وفي عام 2026، طرحت الأدبيات آفاقاً مبتكرة لاستغلال الاقتصاد الأزرق عبر استخراج الليثيوم من مياه البحر بتقنيات (DLE) (منير وإليوة، 2026)، كما أبرزت أهمية الروابط التاريخية والسياسية كميزة تنافسية للشركات العاملة في السوق المصري (أرتونش وصالح Artunç & Saleh, 2026).

1-2-مشكلة البحث (Research Problem)

تكشف مراجعة الأدبيات عن استمرار اختلالات هيكلية في محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر؛ إذ أوضحت نتائج دراسات (مجاهد، 2016؛ الخربوطلي، 2020؛ بدر، 2025) أن التدفقات الاستثمارية شديدة الحساسية لعدم الاستقرار النقدي وتضخم المديونية، مما يجعل قرارات المستثمرين رهينة لتقلبات سعر الصرف رغم وجود علاقات توازنية طويلة الأجل مع النمو. وتتفاقم هذه الإشكالية بما أشار إليه (بوخاري، 2025) من أن مخاطر الدولة بمكوناتها السياسية والمالية تزيد من حالة عدم اليقين وتعمل كعامل طرد للاستثمار على المدى الطويل. كما أكدت دراسة

(علي وآخرون، 2023) وجود فجوة في الحالة المصرية، حيث لم ينعكس تحسن الجودة المؤسسية على زيادة التدفقات مقارنة بدول نامية أخرى، مما يكشف عن قصور بنيوي في فعالية الأطر التنظيمية والحوكمة.

وفي قطاع التعدين، يتضح أنه لم يحظَ بالزخم الاستثماري المرتجى؛ نتيجة معوقات تشريعية وتقنية. فقد أثبتت دراسات (حسن، 2014؛ السعيدي، 2025) أن تعظيم الثقل النسبي لهذا القطاع لا يزال بحاجة إلى إرادة سياسية وتطوير تقني يذلل عقبات استقطاب رؤوس الأموال. ورغم بروز توجهات جيوسياسية نحو الاستثمارات الصينية في التعدين، إلا أنها تصطدم بتحديات الروتين وضبابية بيئة الأعمال (كالن، 2023). كما أشار (عباس، 2025) إلى أن المرتكزات التشريعية الحالية بحاجة لمواءمة أعمق مع التجارب الدولية لتقليل مخاطر النزاعات القانونية. وتكتمل أبعاد المشكلة بما أكده (موسى، 2022) من ضعف توظيف البيانات الجيولوجية والأرشيفية التاريخية في صنع القرار الاستثماري الحديث.

وبناءً عليه، تتجسد المشكلة في غياب التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والوثائقية والتقنية، مما يستوجب إجراء هذه الدراسة التحليلية للفترة (2000–2026) لتفسير هذا التباين ووضع استراتيجية استثمارية مستدامة. وباختصار، تكمن المشكلة في الغموض الذي يكتنف مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في التعدين، وما إذا كان يترجم فعلياً إلى تحسن في مؤشرات التنمية الاقتصادية أم أنه يظل استثماراً منعزلاً لا يساهم في تطوير الصناعات المحلية الرديفة.

1-3-أسئلة البحث (Research Questions)

1. ما طبيعة العلاقة التبادلية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر؟
2. ما مدى فعالية السياسات التشريعية في تعزيز جاذبية قطاع التعدين المصري للمستثمر الدولي؟
3. ما معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة التعدين في مصر وما الحلول المثلى لها؟

1-4-أهداف البحث (Research Objectives)

1. تحليل الدور التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر وتقييم أثره على النمو الاقتصادي الطولي في مصر.
2. قياس فعالية السياسات التشريعية في تعزيز جاذبية قطاع التعدين المصري للمستثمر الدولي.
3. رصد معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة التعدين واستقصاء الحلول المثلى لها.

1-5-أهمية البحث (Significance of the Research)

- **الأهمية العلمية**: يمثل البحث إضافة نوعية للأدبيات العلمية عبر تحليل طولي معمق يفسر التحولات الهيكلية في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع التعدين المصري، مع إبراز أثر الانتقال من نظم اقتسام الإنتاج إلى أنظمة الإتاوة والضرائب في تعزيز الجاذبية الاستثمارية. كما يسهم في تطوير إطار تفسيري يربط بين جودة المؤسسات ورقمنة المزايدات العالمية من جهة، وخفض مخاطر الاستثمار وتعظيم التدفقات الرأسمالية من جهة أخرى، بما يدعم بناء نماذج تحليلية قابلة للتطبيق في الاقتصادات النامية الغنية بالموارد
- **الأهمية التطبيقية**: يقدم البحث دلالات عملية لصناع القرار من خلال دعم تطوير التشريعات التعدينية وتعزيز كفاءتها التنافسية، وتوجيه الجهات الحكومية نحو تفعيل النوافذ الرقمية الموحدة وتقليص التعقيدات البيروقراطية. كما يوفر مؤشرات إرشادية للمستثمرين الدوليين حول الفرص الواعدة في المعادن الاستراتيجية، ويسهم في تحفيز الشركات على تبني استراتيجيات القيمة المضافة بدلاً من تصدير المواد الخام. فضلاً عن ذلك،

يدعم تصميم برامج وطنية لتأهيل الكوادر التعدينية وفق أحدث تقنيات الاستكشاف، بما يعزز استدامة القطاع ويرسخ دوره كرافعة للتنمية الاقتصادية الشاملة

1-6-حدود البحث (Research Limits)

يقتصر تعميم نتائج البحث على الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية**: تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين والمواد الخام، دون التطرق لقطاع البترول والغاز إلا في سياق المقارنة الإحصائية.
- **الحدود المكانية**: جمهورية مصر العربية، مع التركيز على المناطق التعدينية في الصحراء الشرقية وسيناء.
- **الحدود الزمنية**: دراسة طولية تغطي الفترة ما بين (2000 – 2026).

1-7-مصطلحات البحث: (Research Concepts)

تضمن البحث بعض المصطلحات التي رأى الباحث أهمية تعريفها وكالآتي:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment):** تُعرّفه منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه: "قيام مستثمرين مقيمين في دولة ما بشراء أصول في دولة أخرى، بهدف إدارة هذه الأصول في الخارج مع بقائهم في بلدهم الأم" (WTO Data Portal, 2025, https://data.wto.org/?utm_source=copilot.com). كما يعرف بأنه: "النشاط الاستثماري الذي يعكس مصلحة دائمة لكيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، مع الحصول على درجة تأثير إداري فعالة في إدارة المؤسسة" (UNCTAD, 2024, p. 28). كما يُنظر إليه بوصفه "وسيلة استراتيجية تعتمدها الشركات الدولية لتقليل مخاطر سلاسل التوريد عبر الاستحواذ على حصص في مناجم المعادن الحرجة اللازمة لعمليات التحول الطاقي" (Sun et al., 2024, p. 675).
  - ويُعرف إجرائياً بأنه: "التدفقات الرأسمالية والتقنية الوافدة من شركات تعدين دولية بقصد الاستكشاف والاستغلال المنجمي في الأراضي المصرية، وما يترتب عليها من شراكات مع الدولة لتعزيز الإنتاجية".
- **صناعة التعدين (Mining Industry):** تُعرف اصطلاحاً بأنها: "مجموعة العمليات التقنية واللوجستية المرتبطة باستخراج الخامات المعدنية ومعالجتها لتوفير المدخلات الأساسية للصناعات التحويلية وتقنيات الطاقة النظيفة" (Sun et al., 2024, p. 673). وتُعرف أيضاً بأنها: "نشاط اقتصادي قائم على استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة وفق أطر مؤسسية وتنظيمية محددة تضمن التوازن بين الربحية والحماية البيئية" (Sandoval et al., 2024, p. 3).
  - وتُعرف صناعة التعدين: إجرائياً بأنها: "كافة الأنشطة الاستخراجية والتحويلية للمعادن النفيسة والأساسية في مصر؛ وتشمل البحث، التنقيب، استخراج، ومعالجة المعادن والصخور ذات القيمة الاقتصادية من باطن الأرض أو سطحها. والمحكومة بقانون الثروة المعدنية رقم (198) لسنة (2014) وتعديلاته في القانون رقم (145) لسنة (2019).
- **الاستدامة المالية (Financial Sustainability):** تُعرف اصطلاحاً بأنها: "قدرة الحكومات أو القطاعات الاقتصادية على الاستمرار في تمويل التزاماتها وأنشطتها طويلة الأمد دون اللجوء إلى مستويات غير آمنة من الدين أو استنزاف الأصول" (منصور، 2025، ص. 8). كما تعرف بأنها: "عملية تهدف إلى تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بما يضمن الحفاظ على الملاءة المالية للمؤسسات الاقتصادية في مواجهة الصدمات الخارجية" (Alharthi

et al., 2024, p. 12). وبهذا الصدد، تُشير الاستدامة المالية إلى: "موازنة العوائد الاقتصادية من الموارد الطبيعية لضمان تمويل خطط التنمية الوطنية للأجيال الحالية والقادمة" (Chrystella et al., 2025, p. 34).

- وتُعرف إجرائياً بأنها: قدرة قطاع التعدين المصري على جذب واستبقاء تدفقات استثمارية أجنبية مستقرة، تضمن تعظيم الإيرادات السيادية للدولة من إتاوات وضرائب وإيجارات، مع الحفاظ على تنافسية القطاع في ظل تقلبات الأسواق العالمية.

- **قطاع التعدين المصري:** يُعرف إجرائياً بأنه: لمنظومة الاقتصادية والتشريعية والإدارية المنظمة للأنشطة التعدينية في جمهورية مصر العربية، والتي خضعت للتحليل الوثائقي عبر مسار زمني ممتد من عام (2000) وحتى عام (2026) لرصد أثر التحولات في السياسات العامة على سلوك المستثمر الأجنبي.

2. الخلفية النظرية والدراسات السابقة

1.2. الخلفية النظرية (Theoretical Framework)

1.1.2. النظرية المرجعية:

تستند هذه الدراسة في تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع التعدين المصري (2000-2026) إلى المزاوجة بين النظرية الانتقائية (Eclectic Paradigm) لـ "جون دانينج" والنظرية المؤسسية (Institutional Theory)؛ كونهما الأكثر قدرة على تفسير سلوك الشركات التعدينية متعددة الجنسيات. فمن منظور إطار (OLI)، تتقاطع مزايا الملكية (O) للشركات العالمية (مثل سنتامين وباريك جولد) في التقنيات العميقة والتمويل الدولي (Sun et al., 2024)، مع مزايا التوطين (L) التي توفرها مصر بفضل احتياطيات "الدرع العربي النوبي" وموقعها الجغرافي، وهو ما أكدته تقارير (UNCTAD, 2024) التي ربطت جاذبية الموارد باستقرار الأطر القانونية. وتكتمل هذه المنظومة بمزايا التدويل (I) التي تدفع الشركات للسيطرة المباشرة على عمليات الاستخراج لضمان استمرارية الإمدادات والتحكم في التكاليف المعقدة (Sun et al., 2024).

وعلى الجانب الآخر، تأتي النظرية المؤسسية لتؤكد أن جودة "قواعد اللعبة" في مصر هي المحدد الرئيس لاستدامة هذه الاستثمارات؛ حيث أثبتت دراسة (Sandoval et al., 2024) أن المؤسسات القوية والتشريعات الواضحة تُقلل مخاطر التغيرات الضريبية المفاجئة، وهو ما يفسر طفرة ما بعد عام 2019 إثر التحول لنظام "الإتاوة والضرائب". كما يرى (Salem & Walid, 2025) أن الإصلاحات المؤسسية الشاملة شرط لازم لتقليل المخاطر السيادية في الاقتصادات الناشئة. وبذلك، يخلص الباحث إلى أن الجمع بين النظريتين يردم الفجوة بين دوافع الشركات (اقتناص الموارد) وضمانات الدولة المضيفة (التشريعات المرنة)، مما يمنح الدراسة عمقاً في تفسير استجابة قطاع التعدين المصري للمتغيرات الدولية حتى عام 2026.

2.1.2. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في قطاع التعدين والتنمية الاقتصادية المستدامة في مصر

يُشكل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في قطاع التعدين محركاً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة؛ فبينما تتجاوز التنمية مفهوم النمو الاقتصادي لتشمل تحسين مؤشرات جودة الحياة (UNDP, 1996)، تفسر نظريات "عدم كمال السوق" (Hymer, 1970) و"الإنتاج الدولي" (Dunning, 1980) دوافع الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن مزايا تنافسية دولياً. وفي هذا السياق، شهدت مصر منذ عام 2024 تحولات هيكلية، أبرزها استقلال الهيئة المصرية للثروة

المعدنية اقتصادياً، وتوقيع اتفاقيات كبرى مع عمالقة التعدين مثل AngloGold Ashanti و Barrick Gold (Egypt Ministry of Petroleum and Mineral Resources, 2025).

وقد عززت الإصلاحات ثقة الأسواق العالمية، فبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي مستوى قياسياً بواقع 46.1 مليار دولار في 2024، متأثرة بصفقة رأس الحكمة (U.S. Department of State, 2025). وتسعى هذه التطورات لربط التعدين بمستهدفات رؤية مصر 2030، من خلال تعظيم القيمة المضافة، وتبني سياسات الاستدامة، وتوطين الصناعات التحويلية (Egypt Oil & Gas, 2026; ICLG, 2026). وبذلك، يتجاوز الاستثمار الأجنبي في التعدين كونه تدفقاً مالياً ليصبح أداة لنقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني في ظل التحولات العالمية الجارية عام 2026.

3.1.2. فعالية الأطر التشريعية في تعزيز جاذبية قطاع التعدين المصري:

تعد البيئة التشريعية حجر الزاوية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد شهدت المنظومة المصرية تحولاً جوهرياً بصدور القانون رقم 145 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية (القرار 108 لسنة 2020)، استجابةً للفجوات الهيكلية التي رصدتها الدراسات السابقة (عباس، 2025؛ السعيدي، 2025). تكمن القوة الدافعة لهذا التحول في صياغة معادلة استثمارية متوازنة؛ حيث أدى الفصل بين مراحل البحث والاستغلال (المادة 8) إلى تقويض البيروقراطية وتعزيز سرعة القرار (مجاهد، 2016)، بالتوازي مع إرساء نظام مالي مرن (المادة 10) يضمن ربحية المستثمر عبر إتاوة تنافسية ومراجعة دورية للأجور (بدر، 2025). كما دمجت المادة (5 مكرر) التعدين ضمن "المناطق الاستثمارية" للاستفادة من حوافز قانون الاستثمار الشامل، مع إحكام الحوكمة ببسط الولاية الفنية للهيئة (EMRA) لضمان المعايير العالمية (منير وإليوة، 2026). وتؤكد الدراسات مميزات عديدة تضمنها القانون رقم 145 لسنة 2019 وأثرها الجاذب للاستثمار: وفقاً لنص القانون (Law No. 145 of 2019)، ولائحته التنفيذية، وتتوافق مع الرؤى التحليلية لكل من (عباس، 2025؛ بدر، 2025؛ السعيدي، 2025؛ منير وإليوة، 2026): وكما يبينها الشكل (1):

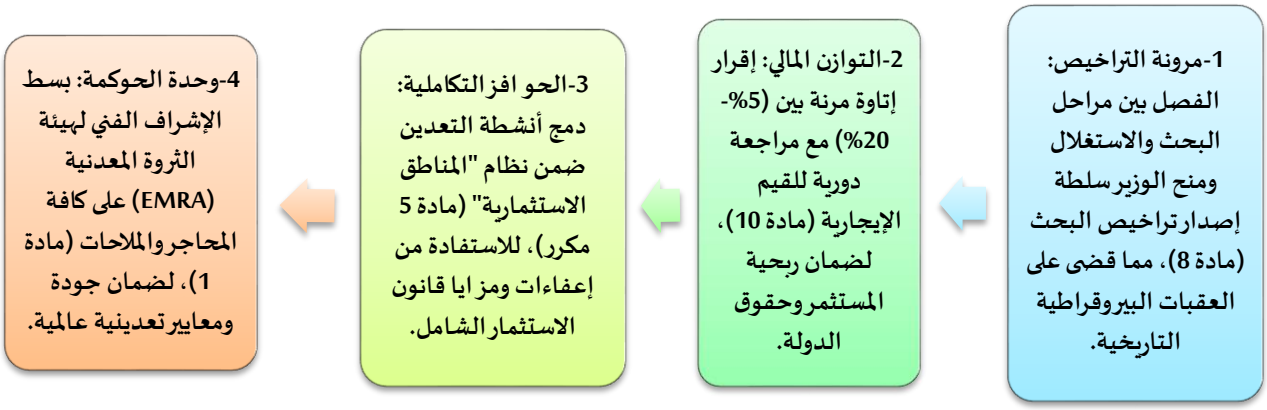

الشكل (1) *المزايا التنافسية للبيئة التشريعية (2019-2020) المصدر: الباحث/ نقلا عن المراجع أعلاه*

وتشير التحليلات (2024-2026) إلى أن فعالية هذا الإطار تكمن في تقليل "مخاطر الدولة"؛ إذ ألزمت اللائحة الجهات المختصة بالرد على الطلبات خلال مدة لا تتجاوز شهراً (المادة 7)، معالجةً بذلك إشكالية الروتين التاريخي (كالن، 2023). واقتصادياً، يرى (بدر، 2025) أن مرونة السياسات المالية تجذب الاستثمارات نحو الصناعات التحويلية، بينما يفرض "واقع التطبيق" ضرورة دمج تقنيات الابتكار الأخضر لضمان الريادة الإقليمية بحلول عام 2026 (أرتونش وصالح Artunç & Saleh, 2026). كما عززت اللائحة "اليقين المالي" بهيكل متدرج للمحاجر (المادة 40) يتراوح بين 4 إلى 12 جنيهاً

للمتر المربع، مما عالج ضبابية التكاليف (Prime Minister's Decree No. 108, 2020). وختاماً، كرست المنظومة مفهوم "الاستدامة" عبر إلزام المستثمر بتخصيص 1% للتنمية المجتمعية (المادة 33) وضوابط صارمة لحماية العمالة (المادة 50)، مما يوائم المناخ المصري مع معايير الاستخراج المستدام العالمية (ESG).

4.1.2. الانعكاسات الاستراتيجية للمنظومة التشريعية على تدفقات (2024-2026)

تجاوزت المنظومة التشريعية المصرية بموجب القانون (145) ولائحته التنفيذية مجرد الإصلاح النصي لتصبح "دليل عمل إجرائي" قلل من "مخاطر الدولة" وعزز اليقين القانوني؛ حيث يربط (عباس، 2025) بين وضوح مسارات التظلم والتحكيم وبين مواءمة المناخ المصري مع التجارب الدولية الناجحة كماليزيا. وتتجلى فعالية هذه المنظومة في "الدقة التخصصية" للهيكل المالي المتدرج (المادة 40)، الذي حدد قيمًا إيجارية دقيقة (4-12 جنيهاً) للمتر المربع، مما منح المستثمر قدرة عالية على التنبؤ بالتكاليف الرأسمالية (Prime Minister's Decree No. 108, 2020). وقد انعكس هذا الانضباط المالي في القفزة التاريخية لصافي التدفقات التي بلغت 12.2 مليار دولار في 2025، مؤكداً رؤية (بدر، 2025) حول قدرة مرونة السياسات المالية على جذب الاستثمارات نحو القيمة المضافة والصناعات التحويلية.

كما أدت حوكمة البيانات عبر الالتزام بتقديم خرائط مساحية دقيقة (المادة 38) واعتماد 23 سجلاً فنياً وإدارياً إلى معالجة إشكالية "ضبابية المعلومات" التاريخية، مما رفع من ثقة شركات الفئة الأولى (EMRA, 2026). ورغم هذا الزخم، يرى (منير وإليوة، 2026) أن استدامة هذه المؤشرات المرتفعة ترتبط بمدى دمج "الابتكار الأخضر" والامتثال لمعايير (ESG) كشرط لجذب رؤوس الأموال العالمية الملتزمة بالاستدامة. وبذلك، لم تكتفِ اللائحة بتقليص زمن الرد على الطلبات إلى شهر واحد (المادة 7)، بل أوجدت توازناً استراتيجياً بإلزام المستثمر بنسبة 1% للتنمية المجتمعية (المادة 33)، مما حوّل التشريع من إطار تنظيمي إلى محرك لنمو مستدام يتقاطع مع مستهدفات رؤية 2030. ويلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ منحنى تصاعدياً يؤكد استعادة الثقة في الاقتصاد المصري، وكما يتبين من الشكل (2).

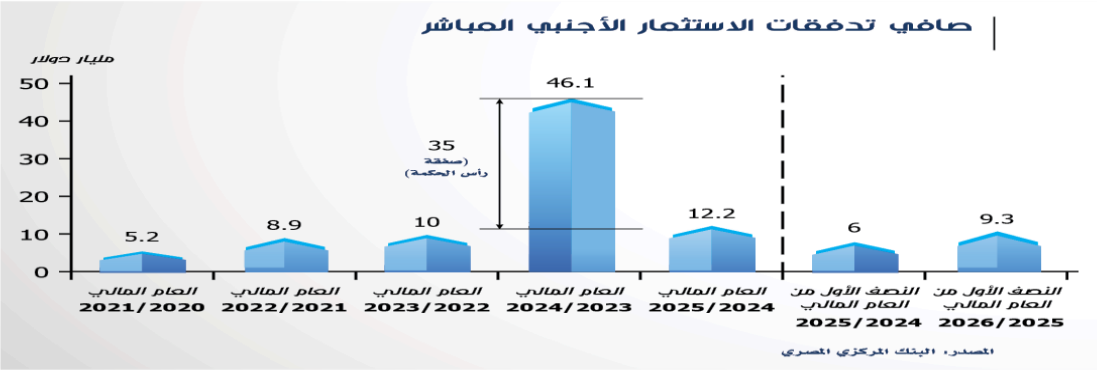

الشكل (2) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر **المرجع: (الهيئة العامة للاستثمار، 2026).**

ويمكن تحليل ذلك وفق الآتي:

1. **كسر حاجز التذبذب:** يلاحظ الباحث أن التدفقات قفزت من **5.2مليار دولار** في 2021/2020 إلى **12.2مليار دولار** في 2025/2024 (بعد استبعاد الأثر الاستثنائي لصفقة رأس الحكمة)، وهو ما يعكس نمواً حقيقياً بنسبة تتجاوز **130%** خلال أربع سنوات. هذا يدعم استنتاج الدراسة بأن الإصلاحات التشريعية (قانون 2019 ولائحته 2020) بدأت تؤتي ثمارها الفعلية (الهيئة العامة للاستثمار، 2026).

2. **الاستشراف المستقبلي الواعد:** بالنظر إلى النصف الأول من العام المالي 2026/2025، سجلت التدفقات **9.3 مليار دولار**، وهو رقم يقترب من إجمالي عام كامل في فترات سابقة. وهذا التصاعد يمهد الطريق لقطاع التعدين ليحتل مساحة أكبر، خاصة مع المستهدف الحكومي برفع نسبة الاستثمار إلى **17.1%** بحلول نهاية 2026.

5.1.2. عوامل الجذب التشريعية والمؤسسية للمستثمر الدولي في قطاع التعدين المصري

تشير الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى أن جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين ترتبط بدرجة كبيرة بفعالية البيئة التشريعية، ومستوى الحوكمة المؤسسية، وسرعة الإجراءات الإدارية، وتوافر البنية المعلوماتية والموارد البشرية المؤهلة. وفي هذا السياق، تبنت مصر خلال الفترة (2019–2026) سلسلة من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية الهادفة إلى تعزيز تنافسية قطاع التعدين، بما يتوافق مع متطلبات المستثمر الدولي ومعايير الاستدامة العالمية.(AGBI, 2026; Egypt Mining Forum, 2025; Fincken, 2026)

A. خفض الأعباء المالية الأولية عبر تقليل رسوم إيجار مواقع التعدين.
B. تقليص نسبة المساهمة الحكومية الإلزامية في بعض العقود التعدينية.
C. تعزيز الشفافية والحوكمة بتحويل هيئة الثروة المعدنية إلى هيئة مستقلة.
D. تسريع إصدار التراخيص التعدينية خلال مدة لا تتجاوز 30 يومًا.
E. تفعيل "بوابة التعدين المصرية" لتقديم الطلبات إلكترونيًا.
F. تبني مبادرات التعدين الأخضر والالتزام بالاستدامة البيئية.
G. إنشاء أول مدرسة متخصصة للتعدين في مرسى علم لتأهيل الكوادر الفنية.

ويرى الباحث أن الإجراءات التشريعية والتنظيمية أسهمت في تعزيز ثقة المستثمرين بقطاع التعدين المصري، إذ تم تقليل التعقيدات الإدارية ورفع مستوى الشفافية المؤسسية. كما أن الجمع بين الحوافز الاقتصادية والاستدامة البيئية وتنمية رأس المال البشري يعكس توجهاً استراتيجياً نحو بناء بيئة تعدين جاذبة وقادرة على المنافسة إقليميًا ودوليًا.

6.1.2. الرقمنة واليقين المعلوماتي كمدخل لتعزيز الاستثمار التعدين:ي

أصبحت الرقمنة وتوفير المعلومات الجيولوجية الدقيقة من العوامل الأساسية المؤثرة في قرارات الاستثمار التعديني عالميًا، نظرًا لدورها في تقليل مخاطر الاستكشاف وتحسين كفاءة اتخاذ القرار الاستثماري. وقد اتجهت مصر خلال السنوات الأخيرة إلى تطوير بنية رقمية وتشريعية متكاملة لدعم قطاع التعدين، عبر إطلاق منصات إلكترونية ومشروعات مسح جيولوجي حديثة تعزز من شفافية المعلومات وموثوقيتها.(Hidayat, 2026; Fincken, 2026)

- إطلاق "بوابة التعدين المصرية" كمنصة رقمية موحدة للخدمات التعدينية.
- رقمنة إجراءات التقديم والترخيص وتقليل التدخل البشري.
- تنفيذ أول مسح جيوفيزيائي جوي شامل منذ الثمانينيات.
- توفير قواعد بيانات جيولوجية دقيقة للمستثمرين الدوليين.
- تقليل مخاطر الاستكشاف المرتبطة بنقص المعلومات الفنية.
- تنظيم معامل تحليل الصخور والخامات وفق معايير حديثة.
- تعزيز موثوقية نتائج الفحوصات المعدنية داخل مصر.

ويرى الباحث أن التحول الرقمي في قطاع التعدين المصري يمثل نقلة نوعية من الإدارة التقليدية إلى الذكية المعتمدة على البيانات، وهو ما أسهم في رفع كفاءة العمليات الاستثمارية وتقليل درجة عدم اليقين أمام المستثمر الأجنبي. كما أن توفير معلومات جيولوجية دقيقة عزز من قدرة القطاع على جذب استثمارات طويلة الأجل بمخاطر أقل.

7.1.2. الاستدامة والحوكمة كركائز لجذب الاستثمار الأجنبي في التعدين

تؤكد الاتجاهات الحديثة في اقتصاديات التعدين أن الاستدامة البيئية والحوكمة الرشيدة أصبحتا من المحددات الرئيسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الصناعات الاستخراجية ذات التأثير البيئي والمجتمعي المرتفع. وفي هذا الإطار، عملت السياسات التعدينية المصرية الحديثة على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن المنظومة التشريعية المنظمة للقطاع، بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية المجتمع والموارد الطبيعية (بدر، 2025؛ Egypt Mining Forum, 2025 ؛ Fincken, 2026) وكما يبينها الشكل (3)

الشكل (3) الشروط اللازمة لضمان الاستدامة والحوكمة كركائز لجذب الاستثمار الأجنبي في التعدين. المصدر: عمل الباحث

ويرى الباحث أن دمج مبادئ الحوكمة والاستدامة ضمن التشريعات التعدينية المصرية يعزز من استقرار البيئة الاستثمارية على المدى الطويل، ويحد من النزاعات المجتمعية والبيئية المرتبطة بالمشروعات الاستخراجية. كما يسهم هذا التوجه في تحسين الصورة الدولية لقطاع التعدين المصري وزيادة قدرته على استقطاب المستثمرين العالميين.

2.2. الدراسات السابقة

1.2.2. دراسات مصرية تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر أو أثره في صناعة التعدين في مصر:

تؤكد أحدث الأدبيات المصرية (2025–2026) على تحول جذري في فلسفة جذب الاستثمارات الأجنبية نحو "التخصص النوعي" والابتكار التقني؛ حيث ركزت دراسة (أرتونش وصالح Artunç & Saleh, 2026) على البعد التاريخي والسياسي لأداء الشركات، كاشفةً عبر منهج وثائقي كمي أن الروابط السياسية تحولت من معوق للربحية في العهد الاستعماري إلى ميزة تنافسية بعد الاستقلال. وفي سياق تقني معاصر، طرحت دراسة (منير وإليوة، 2026) آفاقاً غير مسبوقة لاستغلال "الاقتصاد الأزرق" عبر استخراج الليثيوم من مياه البحر الأحمر والمتوسط بتقنيات (DLE)، محققةً كفاءة اقتصادية تتجاوز الطرق التقليدية بنسبة تصل إلى 90%. وبالانتقال للعام 2025، ركزت دراسات (السنطاوي، 2025؛ بدر، 2025؛ بوخاري، 2025) عبر نماذج قياسية متقدمة (ARDL & VECM) على قياس أثر التدفقات (FDI) على النمو الاحتوائي والناتج المحلي، وأجمعت على وجود علاقة توازن طويلة الأجل، مع التحذير من حساسية الاستثمار تجاه "مخاطر الدولة" وتقلبات أسعار الصرف. أما مؤسسياً؛ فشددت دراستا (السعيدي، 2025؛ عباس، 2025) على أن استدامة هذه التدفقات مرهونة بمرتكزات تشريعية تحاكي التجارب الدولية الناجحة كماليزيا، وتفعيل مفهوم "النافذة الواحدة" لضبط الحوكمة.

وبحثت أدبيات الفترة (2020–2023) في المحددات الهيكلية والقطاعية؛ ففي حين كشفت دراسة (علي وآخرون، 2023) عن فجوة في الحالة المصرية فيما يتعلق بارتباط الجودة المؤسسية بجذب الاستثمار مقارنة بدول كالهند، أبرزت

دراسة (كالن، 2023) التوجه الجيوسياسي الجديد نحو الاستثمارات الصينية في قطاعات "التعدين" والطاقة. أما قطاعياً، فقد أثبتت دراسة (السنطاوي والفقى، 2023) الأثر الموجب للاستثمار الأجنبي في نمو القيمة المضافة لصناعة الغزل والنسيج. ومن منظور نقدي للسياسات الكلية، حللت دراسة (الخربوطلي، 2020) عبر اختبار "جرانجر" دور السياسة النقدية، مؤكدة أن استقرار سعر الصرف هو القائد الحقيقي لتدفقات رؤوس الأموال. وتعكس هذه النتائج في مجملها إدراكاً أكاديمياً متزايداً بأن الاستثمار الأجنبي في مصر لم يعد مجرد سد لفجوة الموارد المحلية، بل أصبح أداة لنقل التكنولوجيا وتوطين الصناعات الثقيلة، وهو ما يتقاطع مع محور دراستنا الحالية في قطاع التعدين.

وركزت الدراسات الأقدم نسبياً (2014–2022) على التأصيل الوثائقي والاستراتيجي لقطاع التعدين؛ حيث قدمت دراسة (موسى، 2022) تحليلاً "دبلوماتياً" فريداً لتقارير البعثات الجيولوجية (1956-1966)، مؤكدة على القيمة المعلوماتية للوثائق التاريخية في رسم خرائط الاستغلال الاقتصادي الحالي. وفي سياق التخطيط القومي، اعتبرت دراسة (مجاهد، 2016) المعوقات البيروقراطية والضريبية أكبر طارد للاستثمار، بينما ذهبت دراسة (حسن، 2014) إلى أبعد من ذلك بدعوتها لتبني التجربة الصينية لتعظيم الثقل النسبي لقطاع التعدين في الناتج المحلي.

2.2.2. دراسات عربية و إفريقية تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر أو صناعة التعدين والعلاقة بينهما:

تؤكد أحدث الدراسات (2026) التوجه نحو ربط الاستثمار الأجنبي بمعايير الاستدامة والتحليل القياسي المتقدم؛ حيث ركزت دراسة (Ben Saleh & Feher, 2026) المنفذة في 43 دولة أفريقية على ديناميكيات الاستثمار الجديد (Greenfield) وقدرته على دفع النمو وتحسين الأداء البيئي عبر نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية. وكذلك بحثت دراسة (Donkor & Abor, 2026) في 54 دولة أفريقية العلاقة غير الخطية (منحنى U المقلوب) بين الاستثمار الأجنبي والتجارة البينية، مظهرةً دور التطور المالي كوسيط حيوي. ومن منظور جيو-اقتصادي، استقصت دراسة (Khan et al., 2026) في دول الجنوب العالمي أثر الهيمنة على تجارة "المعادن الحرجة" باستخدام الانحدار الكمي، بينما اختبرت دراسة (Mahmood et al., 2026) في دول الخليج أثر الاستثمار الأجنبي في خفض كثافة الكربون بقطاعات النفط والغاز عبر نموذج "دربن المكاني". وفي الجانب العمالي والهيكلي، كشفت دراسة (Fagbemi et al., 2026) في 41 دولة جنوب الصحراء أن أثر الاستثمار الأجنبي على التوظيف الصناعي يظل ضئيلاً ما لم يرتبط بحجم تدفقات ضخمة، في حين قدمت دراسة (Heydari et al., 2026) في زامبيا إطاراً عملياً لدمج معايير الحوكمة (ESG) مع التحليل المكاني لتقييم الآثار البيئية للمناجم الحديثة. وتعكس هذه النتائج تعقيد العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال والحفاظ على الموارد البيئية والاجتماعية.

وتناولت دراسات (2025) المحددات الهيكلية والمؤسسية لنمو الاستثمارات؛ إذ فحصت دراسة (Mossadak, 2025) بالمغرب العلاقة السببية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج (VAR)، مؤكدة أن نجاح العلاقة مرهون بجودة المؤسسات والتركيز على قطاعي التصنيع والتكنولوجيا بدلاً من الصناعات الاستخراجية فقط. وتنظيمياً؛ حللت دراسة (Dibie & Agbobu, 2025) في دول منها مصر وجنوب أفريقيا أثر لوائح سوق العمل كقناة وسيطة لتعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات. وبخصوص الموارد، أكدت دراسة (Geda & Egwaikhide, 2025) في أفريقيا أن الأصول المعدنية وحدها لا تكفي لجذب الاستثمارات الكبرى ما لم تدعمها مؤسسات مالية قوية وبنية تحتية متطورة تعالج هشاشة الدولة. وتجمع الدراسات أن تحسين المناخ التنظيمي والمؤسسي هو المحرك الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر المستدام.

وركزت أدبيات عام (2024) وما قبلها على النواتج التنموية والواقعية للاستثمار؛ ففي حين أبرزت دراسة (Mvile & Bishoge, 2024) الدور التنموي لقطاع التعدين في تحقيق أهداف 2030 بأفريقيا عبر خلق فرص العمل وتحسين البنية التحتية، كشفت دراسة (Bansah et al., 2024) في غانا عن فشل التدخلات العسكرية في ردع التعدين غير الرسمي بسبب الانحياز والمحسوبية لصالح المشغلين الأجانب. ومن منظور مقارن، استعرضت دراسة (الكردي، 2024) في 15 دولة عربية (منها مصر) المحددات الكلية الأكثر تأثيراً على جذب الاستثمار في الأجل الطويل، مثل نمو الناتج المحلي والانفتاح الاقتصادي. وتوجت دراسة (الجبوري وجسوم، 2018) هذا المسار بتحليل واقع الاستثمار في مصر، مؤكدةً الأثر السلبي الحاد للاضطرابات السياسية والأمنية كعامل طرد لرؤوس الأموال، وموصيةً بالإصلاح القانوني لاستعادة ثقة المستثمر.

3.2.2. دراسات عالمية تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر أو صناعة التعدين والعلاقة بينهما:

تشير الاتجاهات البحثية العالمية الحديثة (2025-2026) إلى تركيز مكثف على "استدامة الموارد" و"الابتكار التقني" كركائز لجذب رؤوس الأموال؛ حيث سعت دراسة (Lamghari et al., 2026) إلى تجاوز الجدل الفلسفي حول التعدين المستدام بتقديم إطار عمل تقني وإداري يسمى (MASTER) لضمان تحسين مثلث (الموارد-المياه-الطاقة). وفي ذات الوقت، كشفت دراسة (Bacouel-Jentjens et al., 2026) في المكسيك عن مفارقة اقتصادية؛ فبينما يرفع التعدين الدخل المحلي على المدى القصير، فإنه يؤدي لتدهور بيئي وتوزيع غير عادل للمكاسب. ومن منظور جيو-استراتيجي، قدمت دراسة (Knoerich & Benson, 2026) مراجعة شاملة لـ 130 دراسة تجريبية، مؤكدة أن 71% من الاستثمارات الأجنبية الخارجة تولد عوائد إيجابية لبلد المنشأ.

أما بخصوص التحول الرقمي والمعادن الاستراتيجية، فقد أظهرت دراسة (Qamri et al., 2025) في دول "البريكس" أن الابتكار التكنولوجي هو المفتاح لتحسين معدلات الاستخراج وتقليل الآثار البيئية الضارة. وفيما يخص "المعادن الحرجة" اللازمة لتحول الطاقة، أثبتت دراسة (Bonnet, 2025) عدم انطباق "لعنة موارد الاستثمار الأجنبي" على هذه المعادن (مثل الكوبالت والليثيوم)، بل إنها تعمل كمغناطيس قوي لجذب رؤوس الأموال العالمية بشكل يتفوق على قطاع النفط. ومن منظور السلوك الاستثماري، حللت دراسة (Biglaiser et al., 2025) تباين رد الفعل تجاه المخاطر السياسية في 107 دولة نامية، حيث وجدت أن الشركات الصينية في قطاع الصناعات الاستخراجية أكثر قبولاً للمخاطر (Risk-acceptant) مقارنة بنظيرتها الأمريكية.

وفيما يتعلق بالدور المؤسسي وتطوير الشركات، أكدت دراسة (Ma et al., 2025) في الصين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز الابتكار التكنولوجي الأخضر، خاصة في الصناعات غير الملوثة، عبر دور وسيط للبحث والتطوير. كما أوضحت دراسة (Wen et al., 2025) أن كفاءة وقدرات الإدارة تلعب دوراً حاسماً في تحسين أداء الاستثمارات الأجنبية الخارجة (OFDI) عبر تقليل تكاليف الوكالة. وختاماً، وثقت دراسة (Landry, 2025) هيمنة الشركات الصينية المملوكة للدولة (SOEs) على قطاع التعدين العالمي، مع تحول استراتيجي نحو "الاستحواذ الكامل" بدلاً من المشاريع المشتركة، لا سيما في خام النحاس.

4.2.2. التعقيب العام على الدراسات السابقة:

1. أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع الأدبيات العربية والعالمية في الاعتراف بالدور المحوري للاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك للتنمية الاقتصادية، ومنها دراسات (الجبوري وجسوم، 2018؛ الكردي، 2024؛ وبدر، 2025) في رصد العوامل

الجاذبة للاستثمار في البيئة المصرية، وتتفق مع التوجهات العالمية لدى (Hidayat, 2026; Fincken, 2026) في أهمية البيانات الجيولوجية والرقمنة. إلا أنها تختلف جوهرياً عن دراسة (Dibie & Agbobu, 2025) ودراسة (السعيدي، 2025) اللتين ركزتا على الاستثمار العام أو القطاع البترولي والخدمي، بينما تنفرد دراستنا بالتركيز "القطاعي التخصصي" على صناعة التعدين. كما تتمايز عن الدراسات التي تناولت تكتلات دولية مثل "البريكس" أو تجارب دول كالصين والمكسيك، بكونها تضع "الخصوصية الجيوسياسية المصرية" كمتغير مستقل، مستفيدة من الأطر النظرية المتقدمة مثل إطار (MASTER) لدراسة الاستدامة، ونموذج (Biglaiser et al., 2025) في تحليل سلوك المستثمر تجاه المخاطر السياسية.

2. مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

استفادت الدراسة الحالية من النتائج الإحصائية والقياسية للدراسات المصرية السابقة (مجاهد، 2016؛ عباس، 2025) في فهم تطور السياسات التشريعية، ومن التقارير الدولية لعام 2025 مثل (ديوب، 2025؛ وسلطان، 2026) في تحديد موقع مصر التنافسي أفريقياً. ومع ذلك، تبرز فجوة بحثية عميقة في المكتبة الأكاديمية تتمثل في "التهميش النوعي" لصناعة التعدين ككتلة استثمارية مستقلة عن قطاع المحروقات؛ حيث انقسمت الجهود السابقة بين دراسات وصفية قانونية بحتة أو قياسية كمية توقفت عند آفاق زمنية أبكر. كما تظهر الفجوة في نقص الدراسات التي تسقط مفاهيم "الابتكار الأخضر" و"الاقتصاد الدائري" على واقع التعدين المصري المليء بالفرص في المعادن الحرجة، وهو ما يجعل الاعتماد على الدراسات الإقليمية التي تفتقر لمنهجية "التحليل الوثائقي الممتد" غير كافٍ لتفسير التحولات الدراماتيكية الجارية في القطاع حتى عام 2026.

3. ما يميز الدراسة الحالية والإضافة العلمية التي تقدمها:

تتجسد الإضافة العلمية لهذه الدراسة في تبنيها منهجاً "تحليلياً وثائقياً وتنبؤياً" يغطي الفترة 2000- 2026، مما يسمح باختبار مدى استجابة قطاع التعدين المصري للتوجهات الحديثة نحو "المعادن الاستراتيجية". وتنفرد بدمج الدروس المستفادة من التجارب الأفريقية في الحوكمة البيئية والعدالة الاجتماعية (كما في دراسات منير وإليوة، 2026) وإسقاطها على البيئة المصرية، بما يساعد على الربط بين التاريخ الوثائقي والأرشيفي (الذي يعود لما قبل 1984) وبين المستقبل الاستثماري الرقمي. وبذلك، تقدم الدراسة نموذجاً تكاملياً يعالج فجوة "تحليل السلوك المستثمر" المتنوع (صيني، غربي، وعربي) خلال فترات التحول السياسي، موفرةً بذلك وثيقة مرجعية لصناع القرار والمستثمرين تجمع بين الرصد التاريخي الشامل والاستشراف المستقبلي الرصين في ظل نظام "بوابة التعدين المصرية" الجديد.

3-منهجية البحث وإجراءاته

1.3. منهج البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوثائقي الطولي (Longitudinal Documentary Analysis)، وهو الخيار الأكثر ملاءمة لتتبع الظواهر الاقتصادية والتشريعية عبر فترة زمنية ممتدة (2000-2026). وتتفق هذه المنهجية مع ما طرحه (Bowen, 2009) بشأن قدرة التحليل الوثائقي على استنطاق التقارير الرسمية والأرشيفية واستخلاص الاتجاهات الكامنة فيها. ويتميز هذا المنهج بدقته في رصد التطورات الاستثمارية قبل الإصلاحات التشريعية وبعدها (خاصة قانون 2019)، مما يتيح إجراء مقارنة منهجية بين مراحل متباينة من عمر الاقتصاد التعديني المصري، وفهم أثر المتغيرات المؤسسية والجيولوجية الرقمية على جاذبية الصناعة للمستثمر الدولي.

3-2-مصادر البيانات ومعايير الاختيار:

اعتمدت الدراسة على تثليث المصادر لضمان الشمولية والدقة، وتم تقسيم المصادر وثائقياً وفق الآتي:

- حجم العينة الوثائقية: تم تحليل محتوى ما مجموعه (68) وثيقة ومصدراً علمياً، تضمنت (25) دراسة باللغة العربية و(43) دراسة ووثيقة باللغة الإنجليزية، وفقاً لقائمة المراجع المعتمدة. وتمثلت المصادر في الآتي:
  - التقارير الدولية: مثل تقارير منظمة الأونكتاد والبنك الدولي (2023-2024).
  - الأبحاث المحكمة: الدراسات المنشورة في قواعد بيانات عربية وعالمية خلال الفترة (2016-2026).
  - الوثائق الرسمية: القوانين المصرية المنظمة للثروة المعدنية والبيانات الرسمية لصافي التدفقات.
  - الأدبيات التاريخية: الاستناد إلى نتائج دراسة (شاهين، 2016) كمصدر أساسي لبيانات المرحلة الأولى (2000-2015). ويوضح الجدول التالي تفاصيل إجراءات الاختيار والتحليل:

الجدول (1) تفاصيل إجراءات اختيار العينة الوثائقية وآليات التحليل

المعيار/الإجراء	التفاصيل العلمية المتبعة
معايير اختيار الوثائق	(1) الصلة الموضوعية المباشرة بقطاع التعدين أو الاستثمار الأجنبي في مصر. (2) الموثوقية العلمية (مجلات محكمة أو تقارير منظمات دولية). (3) التغطية الزمنية للمرحلتين (2000-2015)، و(2016-2026).
ضمان تمثيلية العينات	تم استخدام العينة القصدية الشاملة لجميع التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن مصر، مع اختيار الأبحاث الأكثر استشهاداً (أعلى اقتباس) لضمان تمثيل التوجهات العلمية العالمية والمحلية.
آلية الترميز الموضوعي	تم تقسيم محتوى الوثائق إلى وحدات تحليل (رموز) شملت: (الحوافز الضريبية، البيئة التنظيمية، المخاطر السيادية، نمو الناتج المحلي، استدامة الموارد).
أسلوب التحليل المقارن	اعتمدت الدراسة على مقارنة النتائج مقابل السياسات، أي مقارنة حجم التدفقات الاستثمارية في ظل نظام اقتسام الإنتاج (المرحلة 1) مقابل نظام الإتاوة والضرائب (المرحلة 2).

3-3-أدوات التحليل:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام حزمة من الأدوات التحليلية المتقدمة:

- التحليل الموضوعي المقارن: للمقارنة بين الأنظمة التعاقدية وأثرها على جذب المستثمرين.
- التحليل النقدي الوثائقي: لنقد النصوص القانونية وتحديد مدى توافقها مع معايير الاستثمار العالمية.
- تحليل الاتجاهات: لرصد مسار نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمياً عبر السلسلة الزمنية للدراسة.

3-4-إجراءات التحقق من الموثوقية (الصدق والثبات):

A. بروتوكول بريزما للمراجعات النطاقية: تم الالتزام بمتطلبات التقارير المنهجية لضمان شفافية عملية اختيار الوثائق واستبعاد الدراسات غير ذات الصلة.

B. التثليث المعرفي: مطابقة البيانات الكمية المستخلصة من التقارير الحكومية المصرية مع البيانات الواردة في التقارير الدولية (مثل الأونكتاد) لضمان دقة الأرقام والمؤشرات.

C. ثبات التحليل: تم إعادة تحليل عينة عشوائية (10%) من الوثائق بعد أسبوعين للتأكد من ثبات النتائج والترميز.

D. مراجعة الأقران: تم عرض المخطط المنهجي وأدوات التحليل على خبراء في مجال الإدارة الدولية للتأكد من سلامة المعالجة المنهجية.

4-نتائج البحث

1.4. نتيجة الإجابة عن السؤال الأول: "ما طبيعة العلاقة التبادلية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر؟"

وللإجابة عن السؤال، أكدت الأدبيات الاقتصادية الحديثة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في مصر هي علاقة تبادلية؛ إذ يسهم تحسن البيئة التشريعية والاقتصادية في جذب التدفقات الاستثمارية، بينما يدعم الاستثمار الأجنبي النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتعزيز التشغيل ورفع التنافسية. وأكدت الدراسات وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين تدفقات (FDI) ومؤشرات التنمية الاقتصادية، خاصة بعد إصلاحات قطاع التعدين منذ عام 2019 (بدر، 2025؛ السنطاوي، 2025؛ Mossadak, 2025؛ UNCTAD, 2024). كما عززت التحولات المؤسسية والتشريعية خلال الفترة (2024–2026) من قدرة القطاع على التحول إلى ركيزة للتنمية المستدامة ومستهدفات رؤية مصر 2030 (Egypt Ministry of Petroleum and Mineral Resources, 2025؛ ICLG, 2026). وكما يبينه الجدول (2).

الجدول (2) أبرز صور العلاقة التبادلية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في مصر

محور العلاقة	مظاهر التأثير المتبادل	المؤشرات والنتائج التطبيقية	التفسير النظري والتحليلي
النمو الاقتصادي	ارتفاع تدفقات الاستثمار أدى إلى زيادة مساهمة التعدين في الناتج المحلي. (بدر، 2025؛ UNCTAD, 2024)	استهداف رفع مساهمة التعدين إلى 6% من الناتج المحلي، وارتفاع صافي التدفقات إلى 12.2 مليار دولار في 2025	تؤكد نظرية Dunning (OLI) أن وفرة الموارد والتشريعات الجاذبة تحفز الشركات متعددة الجنسيات
الاستقرار المؤسسي	تحسن البيئة التشريعية والمؤسسية رفع ثقة المستثمرين الدوليين. (Sandoval et al., 2024؛ Salem & Walid, 2025)	تطبيق قانون 145 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية، وتقليص مخاطر الدولة	تفسر النظرية المؤسسية أهمية جودة القوانين والحوكمة في استدامة التدفقات الاستثمارية
الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا	دخول الشركات العالمية عزز استخدام التكنولوجيا التعدينية الحديثة. (Sun et al., 2024؛ Egypt Oil & Gas, 2026)	اتفاقيات مع AngloGold Ashanti وBarrick Gold وتوسيع عمليات الاستكشاف	تؤكد نظريات الإنتاج الدولي أن الاستثمار الأجنبي قناة رئيسة لنقل المعرفة والخبرة
الاستثمار الأجنبي والتشغيل	توسع الأنشطة التعدينية ساهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. (Mvile & Bishoge, 2024)	زيادة الطلب على العمالة والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية	ترتبط التنمية المستدامة بقدرة الاستثمار على خلق فرص عمل وتحفيز الاقتصاد المحلي
الاستثمار والاستدامة البيئية	ارتفاع التدفقات الاستثمارية قد يحقق نمواً اقتصادياً مقابل ضغوط بيئية محتملة. (Bacouel-Jentjens et al., 2026؛ أرتونش وصالح Artunç & Saleh, 2026)	بروز الحاجة لتطبيق معايير ESG والتعدين الأخضر	تشير الدراسات الحديثة إلى ضرورة التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية
الاستثمار والقيمة المضافة	توطين الصناعات التعدينية يرفع القيمة المضافة للاقتصاد المصري. (السنطاوي والفقي، 2023؛ ICLG, 2026)	التوجه نحو الصناعات التحويلية وتعظيم الاستفادة من الخامات المحلية	يحقق الاستثمار أثراً تنموياً أكبر عندما يرتبط بسلاسل القيمة المحلية

يتبين من الجدول (2) وجود علاقة تبادلية ديناميكية؛ حيث تحول الاستثمار الأجنبي لأداة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنافسيته. وقد أدت إصلاحات قطاع التعدين منذ 2019 لتقليل "مخاطر الدولة" ورفع اليقين القانوني، مما أثمر عن قفزة تاريخية في تدفقات 2025. ويرى الباحث أن نجاح هذه العلاقة مرهون بجودة البيئة المؤسسية وقدرتها على توطين التكنولوجيا وتعظيم القيمة المضافة، محذراً في ضوء دراسات (بدر، 2025؛ السنطاوي، 2025) من محدودية الأثر التنموي إذا لم يقترن بسياسات تشغيل فعالة. وبناءً عليه، لم يعد "التعدين الأخضر" ومعايير (ESG) خياراً تكميلياً بل شرطاً للاستدامة، مما يمثل تحولاً من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد تصنيعي يدعم مستهدفات رؤية

مصر 2030، وهو ما يتقاطع مع رؤى (Mossadak, 2025; Mvile & Bishoge, 2024) حول الدور المحوري للقطاع في التنمية المستدامة.

2.4. نتيجة الإجابة عن السؤال الثاني: "ما مدى فعالية السياسات التشريعية في تعزيز جاذبية قطاع التعدين المصري للمستثمر الدولي؟"

وللإجابة أظهرت نتائج التحليل الوثائقي للتقارير الرسمية والدولية أن مصر شهدت خلال الفترة (2019–2026) تحولًا نوعيًا في إدارة قطاع التعدين، انتقلت فيه السياسات التشريعية من التنظيم الإداري التقليدي إلى "الاستثمار المعلوماتي والرقمنة الشاملة"، عبر إصلاحات قانونية وهيكلية وتقنية هدفت إلى تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر الاستثمارية ورفع تنافسية القطاع. وانعكس في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتوسيع الشراكات مع شركات عالمية، وارتفاع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 0.5% - 1.4% بنحو 111.8 مليار جنيه/ 2024، ورفعها إلى 6% بحلول 2030 (AGBI, 2026؛ AmCham Egypt, 2025؛ Egypt Mining Forum, 2025؛ Fincken, 2026؛ Hidayat, 2026).

الجدول (3) فعالية السياسات التشريعية في تعزيز جاذبية قطاع التعدين المصري للمستثمر الدولي

م	المحور الرئيس	السياسات والتشريعات والإجراءات	مؤشرات الفعالية والنتائج	الأثر في جذب الاستثمار
1	الإصلاحات القانونية والتشريعية. (AGBI, 2026)	إصدار قانون الاستثمار المعدني الجديد (2026) وتعديل اللوائح التنفيذية لقانون الثروة المعدنية	خفض رسوم إيجار مواقع التعدين بنسبة 60% وتقليص مساهمة الحكومة الإلزامية من 25% إلى 10%	تخفيض التكاليف الأولية وزيادة تنافسية القطاع للمستثمر الدولي
2	الحوكمة المؤسسية. (Egypt Mining Forum, 2025)	تحويل الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية إلى هيئة مستقلة (2025)	تعزيز المرونة التعاقدية والشفافية المؤسسية	رفع ثقة المستثمرين وتحسين بيئة الأعمال التعدينية
3	تسريع الإجراءات الإدارية (AGBI, 2026)	تقليص مدة إصدار التراخيص التعدينية	إصدار التراخيص خلال 30 يومًا فقط	تقليل البيروقراطية وتسريع دخول المستثمرين
4	التحول الرقمي. (Hidayat, 2026)	تفعيل بوابة التعدين المصرية كمنصة رقمية إلزامية لتقديم الطلبات	تقليل التدخل البشري وتعزيز الشفافية الإجرائية	رفع كفاءة الخدمات وتقليل مخاطر الفساد الإداري
5	تعزيز اليقين المعلوماتي (Fincken, 2026)	إطلاق مشروع المسح الجيوفيزيائي الجوي الشامل في يونيو 2026	توفير بيانات جيولوجية دقيقة لأول مرة منذ الثمانينيات	تقليل مخاطر الاستكشاف وتسريع القرار الاستثماري
6	حوكمة المختبرات والمعايير الفنية. (Fincken, 2026؛ منير واليوة، 2026)	تنظيم معامل تحليل الصخور والخامات والملاحات وفق ضوابط تشغيل وتفتيش حديثة	ضمان موثوقية نتائج التحاليل المعدنية داخل مصر	تقليل تكاليف الفحص الخارجي وتعزيز الثقة بجودة الخامات
7	هيكلة الصلاحيات التنظيمية (Fincken, 2026)	توزيع الاختصاصات بين الوزير وهيئة الثروة المعدنية وفق المساحات التعدينية	تعزيز الرقابة الاستراتيجية على المشروعات الكبرى	تحقيق توازن بين المرونة الاستثمارية والسيادة الوطنية
8	المؤشرات الاقتصادية القطاعية. (AmCham Egypt, 2025)	دعم خطط التوسع في إنتاج الذهب والمعادن	ارتفاع مساهمة التعدين إلى 1.4% من الناتج المحلي في 2024	تعزيز مكانة القطاع كمحرك اقتصادي واعد
9	التوسع في الشراكات الدولية (Egypt Mining Forum, 2025)	توقيع اتفاقيات مع شركات عالمية مثل AngloGold Ashanti وBarrick Gold	نمو إنتاج الذهب والمعادن بنسبة 130% خلال 2025/2024	زيادة ثقة المستثمرين الدوليين بالسوق المصري

10	المسؤولية الاجتماعية والاستدامة. (بدر، 2025؛ (Fincken, 2026	فرض التزامات تنمية مجتمعية وبيئية بنسبة (1–6%) ضمن العقود التعدينية	دعم الاستقرار المجتمعي والأمني للمشروعات	تحسين الاستدامة وتقليل النزاعات الاجتماعية
11	تنمية رأس المال البشري (Egypt Mining Forum, 2025)	إنشاء أول مدرسة متخصصة للتعدين في مرسى علم	إعداد كوادر فنية وطنية متخصصة	تعزيز الاستدامة التشغيلية وجاذبية القطاع طويل الأجل

تُؤكد نتائج الجدول (3) فعالية السياسة التشريعية إذ ساهمت في بناء منظومة متكاملة ترتكز على الحوكمة الرقمية واليقين المعلوماتي؛ كما ساهمت الإصلاحات في تقليل مخاطر الاستكشاف عبر قواعد بيانات دقيقة وقنوات رقمية موحدة (السعيدي، 2025؛ عباس، 2025). وقد حققت هذه التعديلات توازناً استراتيجياً بين السيادة الوطنية وجذب رؤوس الأموال من خلال إعادة هيكلة الصلاحيات الرقابية وتخفيف الأعباء المالية، وهو ما يتوافق مع رؤية (بدر، 2025) حول مرونة السياسات المالية. كما أدى دمج الأبعاد البيئية والمسؤولية الاجتماعية (ESG) ضمن العقود إلى تعزيز الاستقرار المجتمعي للمشروعات وفق معايير الاستثمار المسؤول (بوخاري، 2025؛ منير وإليوة، 2026). وتبرهن الزيادة في مساهمة القطاع بالناتج المحلي وتوسع الشراكات مع الشركات الدولية الكبرى (مثل باريك جولد وسنتامين) على نجاح السياسات المصرية (2000-2026) في تحويل التعدين لبيئة جاذبة تدعم التنمية المستدامة (Egypt Oil & Gas, 2026).

2.2.4. التحول الهيكلي ونوعية الاستثمار التعديني:

كما أحدثت السياسات التشريعية (2019-2026) تحولاً هيكلياً تجاوز الكمّ إلى النوع؛ حيث قفزت حصة الاستثمار الخاص إلى 57% من إجمالي التدفقات في 2025/2024، مؤكدةً نجاح الانتقال نحو نموذج اقتصادي يقوده القطاع الخاص (سلطان، 2026). وتجلى مؤشر "الثقة" طويل الأمد في سيطرة التوسعات الرأسمالية والأرباح المعاد استثمارها على هيكل التدفقات، بالتوازي مع تنوع المحفظة القطاعية التي شملت الخدمات التقنية بنسبة 20% والصناعات التحويلية بنسبة 16%، مما يعزز ربط التعدين بسلاسل القيمة العالمية (سلطان، 2026). وبناءً عليه، يبرهن تحول قطاع الثروة المعدنية من صافي تدفقات للخارج إلى تدفقات إيجابية للداخل في 2025 على بدء دورة استثمارية جديدة مدفوعة بالاستقرار التنظيمي واليقين المؤسسي (سلطان، 2026) ومزيد من التوضيحات يتبين من الشكل (4).

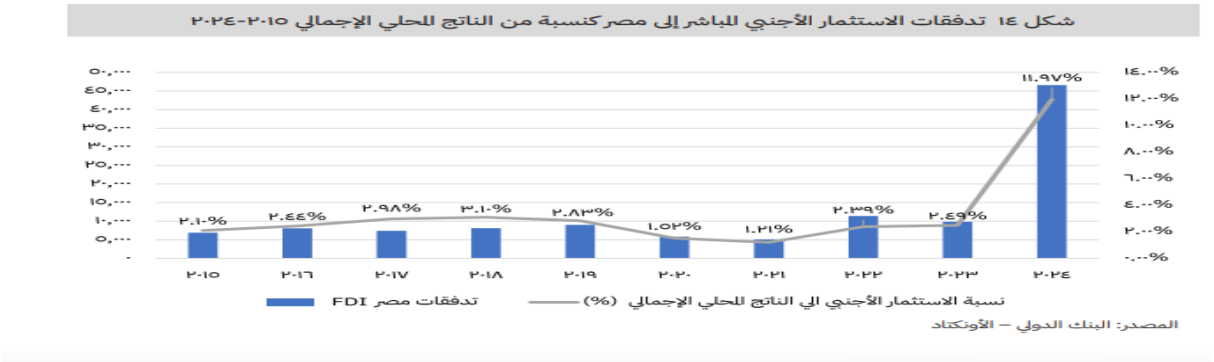

الشكل (4) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2015-2024. المرجع: (سلطان، 2026).

3.4. نتائج الإجابة عن السؤال الثالث: " ما معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة التعدين في مصر وما الحلول المثلى لها؟"

وللإجابة تظهر المؤشرات الدولية لعام 2024 تحولاً جذرياً في موقع مصر على خارطة الاستثمار الأفريقية، إلا أن هذا الصعود الرقمي يخفي وراءه فجوات هيكلية في قطاع التعدين مقارنة بقطاعات العقارات والطاقة المتجددة. فبينما

تصدرت مصر القارة الأفريقية في إجمالي التدفقات، لا تزال دول جنوب الصحراء تتفوق عليها في جذب الاستثمارات التعدينية الصرفة (ليثيوم، كوبالت، نحاس). ويوضح الجدول (4) ترتيب أكبر 10 دول أفريقية استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2025، ويبين التفاوت في التوزيع القطاعي:

الجدول (4) ترتيب الدول الأفريقية حسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2024

الترتيب	الدولة	حجم الاستثمارات (مليار دولار)	القطاعات المهيمنة (الجاذبية الاستثمارية)
1	مصر	46.58	العقارات (رأس الحكمة)، الطاقة المتجددة، النقل
2	إثيوبيا	3.98	التعدين، المنسوجات، التصنيع
3	كوت ديفوار	3.80	الصناعات الاستخراجية، الفلاحة، الخدمات
4	موزمبيق	3.55	الهيدروكربونات (الغاز)، التعدين
5	أوغندا	3.30	الهيدروكربونات، الصناعات الاستخراجية
6	جمهورية الكونغو الديمقراطية	3.11	التعدين (النحاس، الكوبالت، البطاريات)
7	جنوب أفريقيا	2.47	الصناعة، الطاقة المتجددة، الخدمات
8	ناميبيا	2.06	المعادن النادرة، الليثيوم، التحول الطاقي
9	السنغال	2.02	الهيدروكربونات، البنية التحتية
10	غينيا	1.83	التعدين (خام الحديد، البوكسيت)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الأونكتاد (ديوب، 2025).

تشير الأدبيات الاقتصادية والتقارير الدولية الحديثة إلى أن قطاع التعدين المصري يمتلك مقومات جيولوجية واستراتيجية تؤهله ليكون أحد القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي تبنتها الدولة خلال الفترة (2019–2026). ومع ذلك، ما تزال هناك مجموعة من المعوقات الهيكلية والإجرائية والاقتصادية والفنية التي تحد من التدفق الأمثل للاستثمارات الأجنبية إلى القطاع، وتؤثر في تنافسية مصر مقارنة ببعض الدول التعدينية الناشئة مثل السعودية وكازاخستان وتشيلي (U.S. Department of State, 2024؛ وزارة البترول والثروة المعدنية، 2026). كما تؤكد التقارير التحليلية أن التحديات المرتبطة بالبنية التحتية، وتقلبات سعر الصرف، وطول الإجراءات الإدارية، وضعف البيانات الجيولوجية الدقيقة، تمثل من أبرز العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين الدوليين (البورصة، 2026؛ ارتقاء، 2025).

2.3.4. أبرز معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة التعدين في مصر وما الحلول المثلى لها

وقد أظهرت نتائج التحليل الوثائقي أن قطاع التعدين المصري – رغم الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الحديثة – ما يزال يواجه مجموعة من المعوقات الهيكلية والإجرائية والمالية التي تحد من كفاءة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أكدت الأدبيات الحديثة استمرار بعض الاختلالات المرتبطة بالبيروقراطية، وضعف البنية التحتية، والتقلبات النقدية، ونقص البيانات الجيولوجية الدقيقة، مما يؤثر في تنافسية القطاع مقارنة بالدول التعدينية الصاعدة (سلطان، 2024؛ Salem & Walid, 2025؛ Sandoval et al., 2024؛ U.S. Department of State, 2024). ويلخص الجدول (5) أبرز هذه المعوقات والحلول المقترحة لمعالجتها.

الجدول (5) المعوقات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة التعدين بمصر والحلول المقترحة

نوع المعوق	أبرز المظاهر والتحديات/ المراجع	التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر	الحلول المقترحة والتجارب المقارنة
بيروقراطي وتشريعي	تعدد جهات الولاية، طول إجراءات التراخيص، وضعف مرونة العقود. (Salem & Walid, 2025؛ U.S. Department of State, 2024)	ارتفاع المخاطر القانونية وإبطاء دخول المستثمرين	تطبيق نظام النافذة الواحدة وعقود أكثر مرونة كما في تشيلي وكندا

بنيوي ولوجستي	ضعف البنية التحتية في المناطق التعدينية وارتفاع تكاليف النقل والطاقة. (كيحل وضويفي، 2025؛ البورصة، 2026)	تراجع الجدوى الاقتصادية وارتفاع تكاليف التشغيل	تطوير بنية تحتية مشتركة عبر شراكات عامة–خاصة كما في أستراليا
مالي ونقدي	تقلبات سعر الصرف وصعوبة تحويل الأرباح وارتفاع تكلفة التمويل. (Sandoval et al., 2024؛ ارتقاء، 2025)	انخفاض الثقة الاستثمارية وزيادة عدم اليقين المالي	تطبيق سياسات نقدية مرنة و إنشاء صناديق استثمارية متخصصة
فني وتقني	نقص البيانات الجيولوجية وضعف الرقمنة التعدينية (وزارة البترول والثروة المعدنية، 2026)	ارتفاع مخاطر الاستكشاف وتأخر القرار الاستثماري	تفعيل المسح الجيوفيزيائي ومنصات البيانات الرقمية
بشري وبيئي	نقص الكوادر الوطنية ومتطلبات الامتثال البيئي والتعدين الأخضر. (سلطان، 2024؛ U.S. Department of State, 2024)	ارتفاع تكلفة العمالة والتكنولوجيا وتحديات التصدير	تنمية المهارات الوطنية وتبني تقنيات التعدين الأخضر

تكشف النتائج في الجدول (5) أن معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التعدين المصري لا تقتصر على الجانب التشريعي التقليدي، بل ترتبط ببنية البيئة الاستثمارية ككل، كما تشمل الحوكمة، والبنية التحتية، والاستقرار المالي، والقدرة التقنية والمؤسسية. فرغم الإصلاحات القانونية التي عززت جاذبية القطاع منذ عام 2019، ما تزال البيروقراطية وضعف التنسيق المؤسسي يحدان من سرعة اتخاذ القرار الاستثماري، خاصة في المشروعات كثيفة رأس المال. كما أن ضعف البنية التحتية والتقلبات النقدية يزيدان من مخاطر الاستثمار وتقليل القدرة التنافسية للقطاع مقارنة بتجارب دولية ناجحة في أستراليا وكندا وتشيلي. ويعتقد الباحث أن نجاح الإصلاحات المستقبلية يتطلب إلى جانب الحوكمة الرقمية، والبنية التحتية الذكية، وتوطين التكنولوجيا، وتنمية الكفاءات البشرية، تبني معايير التعدين الأخضر والامتثال البيئي العالمي. وبهذا يمكن تحويل قطاع التعدين المصري من قطاع واعد نظريًا إلى ركيزة فعلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وفق مستهدفات رؤية مصر 2030.

5. مناقشة النتائج

1.5. مناقشة نتائج السؤال الأول: العلاقة التبادلية بين تدفقات الاستثمار والنمو المستدام:

أثبتت نتائج الدراسة الحالية وجود علاقة طردية قوية، حيث أدى تحول قطاع التعدين لركيزة نمو (مستهدف 6% من الناتج المحلي) إلى رفع صافي التدفقات لمستوى تاريخي (12.2 مليار دولار في 2025). تتفق هذه النتيجة مع دراسات (بدر، 2025؛ السنطاوي، 2025؛ بوخاري، 2025) التي أجمعت عبر نماذج قياسية على وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين (FDI) والناتج المحلي المصري. كما تتوافق مع التوجهات الأفريقية التي رصدتها دراسة (Mossadak, 2025) حول ضرورة جودة المؤسسات لضمان نجاح هذه العلاقة، ودراسة (Mvile & Bishoge, 2024) التي أكدت دور التعدين في تحقيق أجندة 2030 عبر خلق فرص العمل. إلا أن دراسة (Fagbemi et al., 2026) تختلف نسبياً، محذرة من أن أثر الاستثمار على التوظيف يظل ضئيلاً ما لم يرتبط بتدفقات ضخمة ومستدامة، وهو ما تدعمه دراسة (Bacouel-Jentjens et al., 2026) التي كشفت عن مفارقة تحسن الدخل القصير مقابل تدهور بيئي محتمل، مما يعزز وجهة نظر الباحث بضرورة تبني "القيمة المضافة" لضمان عدالة توزيع المكاسب (السنطاوي والفقى، 2023).

2.5. مناقشة نتائج السؤال الثاني: فعالية السياسات التشريعية في جذب المستثمر الدولي:

كشفت النتائج أن القانون (145) لسنة 2019 ولائحته التنفيذية (2020) شكلا "تحولاً استراتيجياً" من نظام الركود إلى الطفرة، وهو ما يتفق مع ما ذهب إليه (عباس، 2025؛ السعيدي، 2025) حول دور المرتكزات التشريعية في

محاكاة التجارب الناجحة كماليزيا لتقليل "مخاطر الدولة". وتدعم دراسة (Dibie & Agbobu, 2025) هذه النتيجة بتأكيدها أن اللوائح المرنة هي القناة الوسيطة لتعزيز الجاذبية الاستثمارية، وهو ما يفسر جذب شركات (Tier-1) مثل Barrick Gold وAngloGold Ashanti. كما تتلاقى هذه الفعالية مع دراسة (Bonnet, 2025) التي أثبتت أن المعادن الحرجة تعمل كمغناطيس لرؤوس الأموال في ظل تشريعات محفزة، ودراسة (Biglaiser et al., 2025) التي حللت تباين ردود الفعل تجاه المخاطر السياسية. وتؤكد دراسة (Prime Minister's Decree No. 108, 2020) أن "الدقة التخصصية" في تصنيف الموارد خفضت ضبابية البيانات، وهو ما يتقاطع مع دعوات (مجاهد، 2016) التاريخية للإصلاح الضريبي، وتوصيات (الخربوطلي، 2020) بضرورة اقتران التشريع بالاستقرار النقدي كقائد للتدفقات.

3.5. مناقشة نتائج السؤال الثالث: المعوقات الهيكلية والحلول الاستشرافية:

شخصت الدراسة معوقات "تعدد جهات الولاية والبيروقراطية"، وهو ما يتفق تماماً مع دراسات (مجاهد، 2016؛ كالن، 2023؛ Salem & Walid, 2025) التي رصدت استمرار الاختلالات المؤسسية والروتين كعائق أمام "اليقين الاستثماري". كما تتوافق فجوة "القدرة الجيولوجية" التي رصدها الباحث مع دراسة (Geda & Egwaikhide, 2025) التي أكدت أن الأصول المعدنية لا تكفي دون بنية تحتية ومؤسسات مالية قوية. وبخصوص الحلول، تتفق الدراسة مع (منير وإليوة، 2026؛ أرتونش وصالح Artunç & Saleh, 2026) في ضرورة استيعاب تقنيات (DLE) والابتكار الأخضر لضمان الريادة، وهو ما تؤصله عالمياً دراسة (Lamghari et al., 2026) عبر إطار (MASTER) ودراسة (Ma et al., 2025) حول الابتكار التكنولوجي الأخضر. وتدعم دراسة (Heydari et al., 2026) توصية الباحث بتبني معايير (ESG)، بينما تؤكد دراسة (Landry, 2025) أن الحلول الرقمية والمسح الجيوفيزيائي هما السبيل لمواجهة هيمنة الشركات الكبرى وضمان الشفافية، تماشياً مع رؤية (الجبوري وجسوم، 2018) بضرورة الإصلاح القانوني الشامل لاستعادة الثقة.

6. الاستنتاجات

بناء على نتائج الدراسة وبالاستفادة من المناقشة مع نتائج الدراسات السابقة يستنتج الباحث الآتي:

1. انتقل قطاع التعدين من النظام الجامد إلى نموذج اقتصادي تحفيزي جاذب.
2. عزز القانون (2019/145) ثقة المستثمرين بضمانات تجديد التراخيص لفترات تصل لـ 15 عاماً.
3. يمثل التحول الرقمي وسرعة التأسيس ركيزة أساسية لتغلغل رأس المال التعديني الأجنبي.
4. حقق النظام الضريبي الثابت (13% إتاوة) عدالة منعت التقدير الجزافي للتكاليف الاستثمارية.
5. تظل التدفقات التعدينية الصرفة أقل جاذبية مقارنة بالمشروعات العقارية الكبرى كرأس الحكمة.
6. تعيق الفجوة المعلوماتية وتأخر تحديث البيانات الجيولوجية المنافسة مع دول جنوب الصحراء.
7. ترفع اشتراطات دراسات الجدوى التكنولوجية والمنافسة الدولية جودة إنتاج الملاحات المصرية.
8. تضمن المساهمة المجتمعية (6% للمحاجر) الاستقرار التشغيلي والقبول الشعبي للمشاريع التعدينية.
9. يحسن المسح الجيوفيزيائي الشامل "اليقين الاستثماري" ويقلل مخاطر الاستكشاف في المناطق النائية.
10. تتطلب المنافسة الإقليمية مزيداً من التبسيط الإجرائي لمواكبة نماذج المغرب والجزائر.
11. تعزز مرونة استبدال المحجر عند العوائق الفنية من الميزة التنافسية لقطاع التعدين.
12. يرتبط تحقيق رؤية 2030 بمدى دمج حوافز الاستدامة مع التميز المؤسسي الرقمي.

7. التوصيات والمقترحات.

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث ويقترح على الحكومة ومختلف الجهات ذات العلاقة الآتي:

1. توجيه زخم التأسيسات الجديدة لشركات المسؤولية المحدودة نحو الأنشطة التعدينية الصغيرة والمتوسطة، لإنشاء جيل من شركات الاستكشاف الناشئة يحاكي النماذج العالمية الناجحة.
2. حفز الشركات التعدينية القائمة (مثل السكري) على إعادة استثمار أرباحها في توسعات رأسمالية جديدة، لضمان استدامة التدفقات بدلاً من الاعتماد الكلي على جذب مستثمرين جدد.
3. ضرورة إدراج قطاع التعدين ككتلة إحصائية منفردة في تقارير تدفقات الاستثمار الأجنبي، لإبراز وزنه النسبي الحقيقي بعيداً عن القطاعات الصناعية الكلية.
4. سرعة تفعيل النافذة الرقمية الموحدة لإنهاء تداخل الاختصاصات بين جهات الولاية على الأراضي التعدينية.
5. إطلاق منصة البيانات الجيولوجية الوطنية المحدثة بنظام (Real-time) لتقليل مخاطر الاستكشاف وجذب شركات الفئة الأولى.
6. تبني حوافز ضريبية إضافية لتقنيات التعدين الأخضر والابتكار التقني لامتثال اشتراطات الأسواق الدولية.(CBAM)
7. تخصيص خارطة استثمارية تعدينية مستقلة تبرز فرص المعادن الحرجة (الليثيوم والتنتالوم) بمعزل عن بقية القطاعات.
8. التحول من تصدير الخام إلى مشروعات القيمة المضافة المحلية لتعظيم العوائد المالية والاستفادة من الحوافز الصناعية.
9. عقد شراكات (PPP) مع القطاع الخاص لتطوير البنية التحتية واللوجستية في المناطق التعدينية النائية.
10. إطلاق برامج وطنية متخصصة لتطوير الكوادر الفنية التعدينية لمواكبة تقنيات الاستخراج الحديثة والتحول الرقمي.
11. هيكلة صناديق التنمية المجتمعية التعدينية لضمان تحويل نسبة الـ 6% إلى مشروعات تنموية مستدامة وملموسة.
12. كما يقترح الباحث إجراء دراسات مستقبلية لسد الفجوة البحثية في الموضوع وخصوصا في العناوين الآتية:
    1) أثر التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية في تحسين ترتيب مصر في مؤشرات جاذبية الاستثمار التعديني العالمية: دراسة مقارنة مع تشيلي وكندا".
    2) الفرص الاقتصادية لاستخراج المعادن الحرجة من مياه البحر الأحمر والرمال السوداء في ضوء رؤية مصر 2030: دراسة جدوى فنية واقتصادية".
    3) تقييم أثر سياسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG) لشركات التعدين الأجنبية على التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية بمصر.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع بالعربية

1. ارتقاء للاستشارات. (January 30 ,2025). ما هي أهم تحديات الاستثمار؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟. Retrieved from https://irtikaa.com
2. آرتونش، جيهان.، وصالح، محمد. (2026). رأس المال الوطني المتصل سياسياً: الشركات في مصر الاستعمارية والمستقلة. *مجلة اقتصاديات التنمية، 180*، 103697. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2025.103697 .

3. بدر، صباح محمد. (2025). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2010-2024. *المجلة العلمية للبحوث التجارية بكلية التجارة/جامعة المنوفية، 12* (4)، 277- 328. https://search.mandumah.com/Record/1621701

4. بوخاري، أ. (2025). تقييم تأثير مخاطر الدولة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر .*المجلة الدولية للمال والاقتصاد، 13* (2)، 115–140. https://www.bing.com/search?q=%22https%3A%2F%2Fonlinelibrary.wiley.com%2Fjournal%2F10991158%22&utm_source=copilot.com

5. البورصة. (April 6 ,2026). *الحكومة تناقش تحديات قطاع الصناعات التعدينية في مصر. جريدة البورصة*. Retrieved from https://www.alborsanews.com

6. الجبوري، عبد الرزاق حمد.، وجسوم، بكر حميد. (2018). تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للمدة 2003-2016. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 14* (44)، 164 - 173. https://search.mandumah.com/Record/1204198

7. الجريدة الرسمية (2019). *القانون رقم 145 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون الثروة المعدنية رقم 198 لسنة 2014*. الجريدة الرسمية، (31) مكرر (أ)، الصادر في 7 أغسطس 2019. https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/mineral-resources/mineralrules/. noECBgQAQ&usg=AOvVaw0gHJoWAYXLzPo0gQstMupE

8. حسن، سحر أحمد. (2014). الأهمية النسبية لقطاع التعدين في الاقتصاد القومي المصري: دراسة تطبيقية مع الاستفادة من الخبرة الصينية. *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر*، (11)، 143 - 217. https://search.mandumah.com/Record/772973

9. حسن، عاطف. (2023، 28 فبراير). *نحو بيئة أفضل للاستثمار الأجنبي المباشر*. المصرفيون - المعهد المصرفي المصري. https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/2023/02/28 /

10. الخربوطلي، ماجد محمد. (2020). أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر. *المجلة العربية للإدارة الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 40* (4)، 111 - 126. https://doi.org/10.21608/AJA.2020.130786

11. ديوب، م. (2025، 05 يوليو). *أكبر 10 دول إفريقية استقبلت استثمارات أجنبية مباشرة خلال العام 2024*. Le360 Afrique. https://ar.le360.ma/economie/BSVMVJBZ35CIDAIQIFSCC5XGGE

12. السعيدي، عماد أحمد عامر. (2025). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية الصادرة عن جامعة المنصورة - كلية الحقوق*، (91)، 1 - 34. https://search.mandumah.com/Record/1625645

13. سلطان، أحمد. (2024، 18 يناير). *مستقبل قطاع التعدين في مصر: ملف التعدين بين الفرص والتحديات*. مقال منشور بتاريخ: 2024/01/18. الموقع الإلكتروني للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. تم الاسترجاع من https://ecss.com.eg/42933/

14. سلطان، أحمد. (2026، 31 يناير). *بعد تحقيق أعلى تدفقات. تعرف على أبرز المستثمرين في مصر؟*. موقع إيجبتك (Egyptke). https://www.egyptke.com/172799

15. السنطاوي، أحلام مرسي. (2025). قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر خلال الفترة من 1991-2023. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية بجامعة مدينة السادات،17* (2)، 759 - 801. https://search.mandumah.com/Record/1230086

16. السنطاوي، أحلام مرسي.، والفقى، أية أحمد. (2023). تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صناعة الغزل والنسيج خلال الفترة من "1990-2020". *المجلة العلمية للبحوث التجارية بجامعة المنوفية، 10* (4)، 881 – 940. https://search.mandumah.com/Record/1421598

17. عباس، أحمد جمال كلحي. (2025). المرتكزات التشريعية لجذب الاستثمار الأجنبي في مصر في ضوء معطيات التجربة الماليزية. *المجلة القانونية بكلية الحقوق جامعة القاهرة - فرع الخرطوم، 25* (1)، 457 - 494. https://search.mandumah.com/Record/1627763

18. علي، إيمان حسن.، السيد، جيهان محمد.، وإسماعيل، فاطمة يحي. (2023). الاستثمار الأجنبي المباشر والجودة المؤسسية: دراسة مقارنة. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، 37*(3)، 519 - 568. https://search.mandumah.com/Record/1505320

19. كالن، ستيفن. (2023). الشركات الصينية وآفاق جديدة في الشرق الأوسط (مصر. المركز العربي للبحوث والدراسات. وحدة الترجمة، مترجم). *مجلة آفاق سياسية الصادرة عن المركز العربي للبحوث والدراسات*، (119)، 28 - 29. https://search.mandumah.com/Record/1404502

20. الكردي، رشا. (2024). المحددات الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة على الدول العربية مع إشارة خاصة لمصر. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية الصادرة عن جامعة السويس - كلية السياسة والاقتصاد، (7)، 770 - 804. https://doi.org/10.21608/psej.2024.321804.1145

21. مجاهد، حازم السيد حلمي. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: معوقاته وسبل التغلب عليها. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية بكلية التجارة جامعة بنها، 36*(4)، 321 - 360. https://search.mandumah.com/Record/934493

22. منير، ع.، وإليوة، م. (2026). الآفاق التقنية والاقتصادية لاستخراج الليثيوم والموارد المعدنية من مياه البحر في مصر. *مجلة العلوم البيئية والتقنية، 18* (1)، 55-78. https://www.jets-eg.org

23. موسى، عزة علي. (2022). تقارير البعثات الجيولوجية والتعدينية في الفترة من 1956 م. إلى 1966 م.: دراسة دبلوماتية. *مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، 41*(2)، 2811 - 2921. https://doi.org/10.21608/jfla.2022.176972.1083

24. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (2026). *لماذا مصر: مؤشرات الاستثمار المحلية والأجنبية*. بوابة الاستثمار في مصر. https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/pages/whyegyptdetails.aspx?categoryid=35#36

25. وزارة البترول والثروة المعدنية. (2026). *مشروع المسح الجيوفيزيائي الشامل لتطوير قطاع التعدين*. Retrieved from https://www.petroleum.gov.eg

ثانياً-المراجع بالإنجليزية/ References in English:

1. AmCham Egypt. (2025, April 14). *Unlocking Egypt's Mining Potential: Enhancing Access to Opportunities and Investment in the Mining Sector*. Retrieved from: https://www.amcham.org.egAmCham/Egypt
2. Arabian Gulf Business Insight (AGBI). (2026, May 4). *Egypt approves improved mining investment law*. Retrieved from: https://www.agbi.com/?utm_source=copilot.com
3. Artunç, C., & Saleh, M. (2026). Connected national capital: Corporations in colonial and independent Egypt. *Journal of Development Economics, 180*, 103697. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2025.103697
4. Bacouel-Jentjens, S., Levieuge, G., Riascos, J., & Turcu, C. (2026). Sustainable development and the mining industry: The Mexican case. *Ecological Economics, 246,* 108952. https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2026.108952
5. Bansah, K. J., Boafo, A., Acquah, P. J., Wiafe, B., & Owusu, L. (2025). Military intervention in informal mining: Allegations of bias and power dynamics in local and foreign mining operations. *Resources Policy, 110*, 105761. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2025.105761
6. Ben Saleh, R., & Feher, A. (2026). The impact of Greenfield FDI on Economic Growth and Environmental Performance in African Countries. *Journal of Pure & Applied Sciences, 25* (1), 110-117. https://doi.org/10.51984/jf3b2m04
7. Biglaiser, G., Lu, K., & Hunter, L. Y. (2025). Political Risk and Sectoral Analysis: Foreign Direct Investment, Terrorism, and Extractive Industries in the Developing World. *The Extractive Industries and Society, 22*, 101605. https://doi.org/10.1016/j.exis.2024.101605
8. Bonnet, T. (2025). Foreign direct investments and energy transition critical minerals. *Resources Policy, 105*, 105551. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2025.105551
9. Boukhari, K. (2025). Analyzing the Influence of Country Risks on Foreign Direct Investment in Egypt. *Journal of Advanced Economic Research, 10*(2), 67-79. https://asjp.cerist.dz/en/article/284598
10. Central Bank of Egypt .(2024) .*Annual report on foreign direct investment inflows by sector* .Cairo: CBE Press.

11. Dibie, K. E., & Agbobu, S. O. (2025). Labour Market Regulations and Foreign Direct Investment: Implications for Sustainable Economic Growth in Selected Sub-Saharan African Countries. *International Journal on Science and Technology, 16*(3). https://doi.org/10.71097/IJSAT.v16.i3.7966
12. Donkor, G. N. A., & Abor, J. Y. (2026). Foreign Direct Investment, Financial Development, and Intra-African Trade. *The Journal of Developing Areas, 60*(1), 79-106. https://doi.org/10.1353/jda.2026.a988703
13. Dunning, J. H. (1980). Toward an eclectic theory of international production: Some empirical tests. *Journal of International Business Studies, 11*(1), 9–31. https://doi.org/10.1057/palgrave.jibs.8490593
14. Egypt Ministry of Petroleum and Mineral Resources. (2025, July 15–16). *Egypt Mining Forum 2025: A new chapter for Egypt's mining future. Cairo, Egypt.* Retrieved from https://www.petroleum.gov.eg/en/media-center/sources/PublishingImages/Pages/Insights-Weekly/EMF 15- 16 July 2025.pdf
15. Egypt Ministry of Petroleum and Mineral Resources. (2025, July 15–16). E*gypt Mining Forum 2025: A new chapter for Egypt's mining future. Cairo, Egypt*. Retrieved from https://www.petroleum.gov.eg
16. Egypt Oil & Gas. (2026, March 9). *Egypt's mining reforms spark renewed international interest at PDAC 2026*. Retrieved from https://egyptoilandgas.com
17. Fagbemi, F., Osinubi, T. T., Olufolahan, T. J., Ozoh, J. N., & Oke, D. F. (2026). Changing industrial structure: Implications of foreign direct investment on industrial sector employment in sub-Saharan Africa. *Global Economics Research, 2*(1), 100029. https://doi.org/10.1016/j.ecores.2026.100029
18. Fincken, E. (2026, May 01). *Egypt overhauls mining regulatory framework. Global Legal Group* - ICLG. https://iclg.com/news/23823-egypt-overhauls-mining-regulatory-framework
19. Geda, A., & Egwaikhide, F. O. (2025). Foreign Direct Investment, State Fragility, and Domestic Financial Development in Africa. *In Trade and Investment in Africa* (1st ed., pp. 23). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781003587323-19
20. Hassan, A. (2023, February 28). *Towards a better environment for foreign direct investment*. Masrafeyoun - Egyptian Banking Institute. https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/2023/02/28/
21. Heydari, M., Noskov, A., Barron, K. C., Ciftci, M. M., Andrieu, B., Chabala, R. M., Matokwani, M., Serrenho, A. C., & Cullen, J. M. (2026). Toward responsible mining: Linking ESG strategies with spatial analysis in Zambia's copper mining industry. *The Extractive Industries and Society, 27,* 101908. https://doi.org/10.1016/j.exis.2026.101908
22. Hidayat, M. (2026, April 30). *Egypt mining law amendments: What investors must know in 2026*. Discovery Alert. https://discoveryalert.com.au/egypt-mining-law-amendments-licensing-reform-2026
23. Hymer, S. (1970). *The efficiency (contradictions) of multinational corporations*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.
24. International Chamber of Legal Group (ICLG). (2026, May 1). Egypt overhauls mining regulatory framework. Retrieved from https://iclg.com/news/egypt-overhauls-mining-regulatory-framework
25. Khan, K. A., Blueschke, D., Subhan, M., Çoban, M. N., Abbas, S., & Nassani, A. A. (2026). Does critical mineral dominance influence inclusive and sustainable development in the Global South? Evidence from quantile and machine learning methods. *International Journal of Sustainable Development & World Ecology, 33*(1), 49–67. https://doi.org/10.1080/13504509.2025.2590755
26. Knoerich, J., & Benson, D. (2026). Home-country effects of outward foreign direct investment: A systematic review of empirical and policy evidence. *International Business Review, 35*(1), 102529. https://doi.org/10.1016/j.ibusrev.2025.102529

27. Lamghari, K., Taha, Y., Elghali, A., Ait-Khouia, Y., Hakkou, R., & Benzaazoua, M. (2026). Sustainable mining re-examined: challenges, approaches, and the MASTER roadmap to cleaner processes. *Minerals Engineering, 243*, 110234. https://doi.org/10.1016/j.mineng.2026.110234
28. Landry, D. (2025). Chinese mining investment globally: Who, where, and how?. Resources Policy, 111, 105780. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2025.105780
29. Law No. 145 of 2019 On Amending Some Provisions of the Mineral Resources Law. (2019). Official Gazette, Issue No. 31 bis-(O).https://www.petroleum.gov.eg/en/mineral-resources/lstmineralresourceslawandregulations/Law%20No.%20145%20of%202019.pdf
30. Ma, T., Li, X., Xing, J., & Yang, M. (2025). Foreign direct investment, R&D investment and corporate green technological innovation. *Finance Research Letters, 85*(Part D), 108107. https://doi.org/10.1016/j.frl.2025.108107
31. Mahmood, H., Tanveer, M., Almurad, H. M., Hasnin, E. A. H., & Houaneb, A. (2026). The impact of financial market development and foreign direct investment on carbon intensity from oil, gas, gas flaring, and cement emissions in GCC Countries: *A spatial analysis. Energy Strategy Reviews*, 63, 102011. https://doi.org/10.1016/j.esr.2025.102011
32. Ministry of Investment and International Cooperation .(2025) .*Investment map of Egypt: Mining and mineral resources sector* .Cairo: GAFI.
33. Moneer, A. A., & Elewa, M. M. (2026). Direct lithium extraction from Seawater: Techno-Economic prospects and ecosystem risks for Egypt's coasts. *Egyptian Journal of Aquatic Research. In Press*, Corrected Proof. https://doi.org/10.1016/j.ejar.2026.03.003
34. Mossadak, A. (2025). Empirical analysis of the relationship between FDI and economic growth in Morocco. Theoretical and Applied Economics, 32(3/644), 191-202. https://store.ectap.ro/articole/1859.pdf
35. Mvile, B. N., & Bishoge, O. K. (2024). Mining and sustainable development goals in Africa. *Resources Policy, 90*, 104710. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2024.104710
36. Prime Minister's Decree No. 108 of 2020 Promulgating Executive Regulations of the Mineral Resources Law. (2020). *The Official Gazette*, Issue No. 25 (bis) (c). https://www.petroleum.gov.eg/en/mineral-resources/lstmineralresourceslawandregulations/Prime%20Minister%E2%80%99s%20Decree%20NO.%20108%20of%202020.pdf
37. Qamri, G. M., Bin, S., Sanchuan, L., & Hui, G. (2025). Unveiling Sustainable Mineral Resources Extraction, foreign direct Investment, Technology Advancement nexus: Evidence from BRICS countries. *Resources Policy, 100*, 105428. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2024.105428
38. U.S. Department of State. (2024). Investment Climate Statements: Egypt. Bureau of Economic, Energy, and Business Affairs. Retrieved from https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/egypt
39. U.S. Department of State. (2025). 2025 Investment Climate Statement: Egypt. Bureau of Economic, Energy, and Business Affairs. Retrieved from https://www.state.gov/reports/2025-investment-climate-statements/egypt
40. United Nations Development Programme (UNDP). (1996). Human Development Report 1996. Oxford University Press. https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr1996en.pdf
41. Wen, X., He, Y., Cheng, Q., & Liu, H. (2025). The impact of management capability on foreign direct investment of listed companies. *International Review of Economics & Finance, 103*, 104410. https://doi.org/10.1016/j.iref.2025.104410
42. World Bank .(2023) .*Mining sector diagnostic: Egypt's path to sustainable development* .Washington, DC: World Bank Publications.

43. World Trade Organization (WTO). (2025). *Investment Facilitation and Foreign Direct Investment datasets*. WTO Data Portal. Retrieved from https://data.wto.org/?utm_source=copilot.com

بيانات النشر والالتزام الأخلاقي/ Publishing and Ethical Statements

1	مساهمات المؤلف	ساهم المؤلف في تنقيح البيانات وإجراء التحليل الرسمي. وقد أُنجز العمل تحت إشراف أستاذ دكتور مشرف، مع التزام المؤلف بتوجيهاته العلمية. كما قام المؤلف بالتحقق من صحة النتائج، والمساهمة في المراجعة العلمية والتحرير النهائي للأطروحة، إضافةً إلى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الدراسة.	Author Contribution/ CRediT: The author contributed to data curation and formal analysis. The work was conducted under the supervision of a Professor, with the author adhering to the provided scientific guidance. The author also performed validation of results and contributed to the review and final editing of the thesis, in addition to providing the necessary resources.
2	تضارب المصالح	يصرّح الباحث بعدم وجود أي تضارب مصالح يتعلق بهذا البحث.	The author declares no conflict of interest related to this research.
3	التمويل	يؤكد الباحث أن هذا البحث لم يتلقَ أي تمويل خارجي.	The authors declare that this research did not receive any external funding.
4	حقوق النشر	تعود حقوق النشر كاملة للمجلة، وتمنح حق النشر بموجب رخصة المشاع الإبداعي (CC BY NC ND/ 4.0)، ولا يحق للباحث إعادة استخدام أو نشر العمل خارج المجلة.	The journal retains full copyright, granting the right of publication under a Creative Commons Attribution (CC BY NC ND/ 4.0) license. Authors have no further rights to reuse or republish the work outside the journal.
5	آلية التحكيم	خضع هذا البحث لتحكيم مزدوج التعمية (Double-Blind Peer Review)، وتم الكشف عن تقارير المحكمين بعد موافقتهم.	This research underwent a Double-Blind Peer Review. Reviewer reports were disclosed after their consent.
6	فحص الانتحال	تلتزم المجلة بفحص جميع البحوث المقبولة باستخدام أدوات كشف الانتحال عبر برنامج iThenticate.	The journal is committed to checking accepted manuscripts using plagiarism detection tools by iThenticate.
7	إتاحة البيانات	تؤكد المجلة أن جميع البيانات المستخدمة في الدراسة متاحة للعامة عبر منصات البيانات المفتوحة، أو يمكن توفيرها عند الطلب وفق الضوابط الأخلاقية، مع ضمان عدم الكشف عن أي معلومات شخصية للمشاركين.	The journal affirm that all data used in the study are publicly available via open data platforms or can be provided upon reasonable request, with full commitment to ethical principles and non-disclosure of identifying participant information.